جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك و تأثيرها على التعاملات الإقتصادية
دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية و الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا

مقدمة من طرف الطالبة

وردة علي شريف

تحت إشراف الأستاذ

" الطيب معارفية "

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د.بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر ب	مستغانم
مقررا	معارفية الطيب	أستاذ مساعد	مستغانم
مناقشا	د.بوزيان العجال	أستاذ محاضر	مستغانم

الموسم الجامعي:2018/2017

شكـــــــــــــر

إنّ الشكر للّه وحده لا شريك له .

و إذا كان من كمال الفضل شكر ذويه،فإنّني أجد نفسي عاجزة عن تقديم الشكر إلي أستاذي المشرف الطيب معارفية الذّي لم يكن مشرفا فحسب ،بل كان نعم المرشد ،وإليه أقدم أسمى عبارات الشكر و التقدير ،سائلة العلّي القدير أن يجزيه خير جزاء.

كما أشكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذّين تجشموا عناء قراءة هذا البحث المتواضع ،وسيثرونه إن شاء اللّه بنصائحهم القويمة وتوجيهاتهم السديدة.

و أتوجه بالشكر الخالص إلى أساتذة شعبة العلوم الاقتصادية.

و شكري الخالص إلى جميع عمال المكتبة.

أشكر كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد.

إهـــــــــــــداء

إلى من قرن الله طاعته بطاعتهما :

إلى التّي سقتني من سيل حنانها المتدّفق أمي.

إلى الذّي أنار دربي وطريقي أبي.

إلى كلّ إخوتي كل باسمه محمد،لطفي و عبد الحليم و حليمة،أحلام و

إكرام و إلى كلّ فرد من عائلة علي شريف.

وإلى زملائي و صديقاتي سليمة،فاطمة،ذهبية و نعيمة،فيروز.

وإلى كل أساتذتي طوال مشواري الدراسي.

إلى جميع دفعة العلوم الاقتصادية2018/2017

إلى كل من نسيهم قلمي و لم تنساهم ذاكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي.

الفهرس:

العنـــــــــــــــــــــوان	الصفحة
شكر.....	
إهداء.....	
الفهرس.....	I
قائمة الجداول.....	III
قائمة الأشكال.....	IV
مقدمة عامة.....	02
الفصل الأول: أسس أنظمة الدفع الحديثة في البنوك	
تمهيد	07
المبحث الأول : مدخل عام حول أنظمة الدفع الحديثة.....	08
المطلب الأول :مفهوم نظام الدفع.....	08
المطلب الثاني: وسائل نظم الدفع الحديثة.....	09
المطلب الثالث: خصائص نظام الدفع و أهم مزاياه و عيوبه.....	13
المبحث الثاني : أطراف أنظمة الدفع و أهم مخاطرها.....	15
المطلب الأول:أطراف التعامل بأنظمة الدفع الحديثة.....	15
المطلب الثاني:العلاقة بين أطراف عملية الدفع.....	17
المطلب الثالث:مخاطر أنظمة الدفع و طرق تسييرها.....	20
المبحث الثالث:المقاصة كوسيط مصرفي الكتروني حديث.....	23
المطلب الأول:نظام المقاصة.....	23
المطلب الثاني: عموميات حول المقاصة الالكترونية.....	26
المطلب الثالث : أهداف نظام المقاصة الإلكترونية و تقييمها.....	30
خلاصة.....	33
الفصل الثاني: الآثار الناتجة عن أنظمة الدفع الحديثة.....	
تمهيد.....	35
المبحث الأول :الآثار الاقتصادية للبطاقات و أهم مزاياها و عيوبها.....	36
المطلب الأول : الآثار الاقتصادية الإيجابية للبطاقات البنكية على الاقتصاد القومي.....	36
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية السلبية للبطاقات البنكية على الاقتصاد القومي.....	39
المطلب الثالث :مزايا وعيوب البطاقات البنكية في الجزائر.....	41
المبحث الثاني :الآثار الناجمة عن ظهور أنظمة الدفع الحديثة.....	46
المطلب الأول : أثر أنظمة الدفع على النظام البنكي.....	46
المطلب الثاني : أثر أنظمة الدفع على النظام المالي.....	48

المطلب الثالث : أثر أنظمة الدفع على النظام الاقتصادي.....	49
خلاصة.....	50
الفصل الثالث : إحصائيات حول البطاقات البنكية.....	
تمهيد.....	52
المبحث الأول: عموميات حول البطاقة البنكية.....	53
المطلب الأول :مفهوم و مواصفات البطاقات البنكية.....	53
المطلب الثاني :أهم البطاقات المتعامل بها.....	55
المطلب الثالث:وظائف البطاقة البنكيةCIB.....	56
المبحث الثاني :انتشار البطاقات البنكية في العالم.....	57
المطلب الأول :تداول البطاقات البنكية	57
المطلب الثاني:إحصائيات حول البطاقات البنكية Visaو Master card.....	59
المبحث الثالث :انتشار البطاقات البنكية في الجزائر.....	62
المطلب الأول :إصدار البطاقات البنكيةCIB في الجزائر.....	62
المطلب الثاني:الأسقف القسوى للسحب و الدفع بالبطاقة.....	69
المطلب الثالث:التعاملات بالبطاقات البنكية للسحب و الدفع منذ2005.....	70
خلاصة.....	72
خاتمة عامة.....	74
قائمة المصادر و المراجع.....	79
الملاحق.....	
ملخص.....	

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول :

الرقم	البيـــــــــــــــــان	الصفحة
01	مزايا وأنظمة الدفع الحديثة.	14
02	مواصفات البطاقات البنكية للسحب و الدفع .	55
03	إحصائيات خاصة بالبطاقة الدوليةVisa وMaster card و التعاملات التي تمت بها في الو م أ سنة2004.	60
04	إحصائيات خاصة بالبطاقة الدوليةVisa وMaster card و التعاملات التي تمت بها في أوروبا سنة2004.	60
05	تواريخ استخدام البطاقات البنكية من مختلف الهيئات المالية.	63
06	عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العمومية و عدد الموزعات الآليةDAB في سنة2005.	64
07	إصدار البطاقات البنكية CIB.	65
08	أرقام متعلقة ببطاقات السحب و البنوك العمومية التي تصدرها.	66
09	تطور عدد بطاقات البنكية من2008إلى2013.	68
10	أسقف السحب و الدفع حسب أنواع البطاقات البنكية.	69
11	التعاملات البنكية CIBمنذ بداية2005-2007.	70
12	إصدار البطاقات و التعاملات التي تمت بها و مساهمة المعاملات التجارية الالكترونية في الناتج المحلي الإجمالي من2007إلى2013.	71

قائمة الأشكال:

الرقم	البيـــــــــــــــان	الصفحة
01	نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم 2004- 2015.	11
02	نسبة مستخدمي الانترنت في العالم خلال2004 -2016.	13
03	أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية و العلاقة بينهم.	19
04	آلية المقاصة.	24
05	الشكل العام لنظام المقاصة.	31
06	رسم توضيحي لمواصفات البطاقة البنكية	54
07	نسب استعمال الشبابيك و الموزعات الآلية لسحب النقود في البلدان الأوروبية.	57
08	نسب استعمال مختلف وسائل الدفع في البلدان الأوروبية.	58
09	نسب استعمال مختلف وسائل الدفع في أوروبا حسب أساليب شراء مختلفة.	59
10	معطيات الجدول في شكل منحنى يوضح عدد البطاقات البنكية Visa وMaster card في أوروبا و الو م أ لسنة2004.	61
11	عدد البطاقات البنكية في الو م أ و أوروبا سنة2004.	62
12	نسب استخدام البطاقات البنكية الصادرة في ستة2004.	67
13	نسب استخدام البطاقات الصادرة سنة2005.	67
14	تطور عدد البطاقات البنكية من2008 – 2013.	68
15	معطيات الجدول توضح إصدار البطاقات و التعاملات التي تمت بها2007 – 2013.	71

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يشهد العالم تحولات كبيرة بفعل العولمة أدت إلى بروز مظاهر و ظواهر تتميز بالسرعة في الانتشار دون قيود أو حدود اقتصادية،سياسية ثقافية و اجتماعية.فكانت التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال هياكل قاعدية أساسية في ذلك،و في هذا الإطار كان من ضروري على البنوك إجراء و اتخاذ أساليب تطوير نشاطها و ابتكار خدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل،و ذلك لضمان بقائها في ظل المنافسة حادة تعدت حدود الدول و سيادتها نتيجة إفرازات عالمية تعمل على إدماج اقتصاديات هذه الدول في نظام مالي يخدم أهدافها و مصالحها.

و قد أدى التطور السريع لعالم الالكترونيات و ظهور شبكة الانترنت كوسيلة نقل للمعلومات،إلى الكشف عن بعض نقائص الوسائل التقليدية،و محاولة لتفادي هذه النقائص فقد سعت دول العالم إلى تحديث وسائل الدفع المستعملة تماشيا مع التطور الحاصل في القطاع المصرفي،و ذلك لأن أنظمة الدفع التقليدية لم تعد قادرة على معالجة الكم الهائل من الأوامر الموجهة إليها وأصبحت تشكل عبئا على الجهاز المصرفي و أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي.الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية و على رئسها صندوق النقد الدولي بتقييم الدول التي تعاني من تخلف أنظمة الدفع فيها تقييما سلبيا ليس بالنسبة للفعالية فقط بل و مراعاة عدة جوانب منها عنصري السرعة و التكلفة.

فما كان على البنوك إلا أن تستغل هذه التطورات من أجل تحديث نظام الدفع الذي كان بأمس الحاجة إلى ذلك.و نتج عن هذه العملية خلق وسائل دفع بآلية جديدة.ألا و هي أنظمة الدفع الحديثة(الالكترونية)التي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية.الفرق الأساسي بينهما هو أن هذه الوسائل الجديدة كل العمليات فيها تسير الكترونيا مثل استخدام المقاصة الالكترونية و غيرها.

و من أهم هذه الوسائل الجديدة البطاقات الالكترونية التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات،و أدخلت وسائل و أجهزة آلية تسمح بتوفير الوقت و الجهد و المال المخصص لخدمة الزبائن.كما أن البنوك وجدت فيها أجوبة و حلولا للمشاكل التي كانت تواجهها و على رئسها المخاطر التي تحمل التقنية الرقمية في طياتها من قرصنة المعلومات،و الاختراقات و الاعتداءات على المعلومات الشخصية.

بالرغم من وجود مجموعة الدول التي شرعت في استعمال الوسائل الحديثة،غير أن هناك بعض الدول لم تشرع في استعمال و استخدام هذه الوسائل،إلا بشكل صغير.و نخص بالذكر الجزائر،فهي كغيرها من الدول تعمل على تشجيع التنافس و فتح اقتصاديات تدريجيا وفق ما يتطلبه السوق العالمي.أدركت ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى هذه التغيرات و بالتالي ضرورة تحديث أنظمة الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر تطبيق و إدخال وسائل الدفع الالكترونية.و ليس هذا فقط بل و يعاني من مجتمع يرفض التعامل بها.و قد انتهى هذا بتبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التنفيذ انطلاقا من سنة2005 في إطار تحديث وسائل الدفع و عصرنتها،متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق وسائل الدفع الالكترونية.

و هذا التطور في وسائل الدفع دفع بعض الاقتصاديين و القانونين إلى التنبؤ بعالم بدون ورق مستقبلا،حيث ستحل وسائل الدفع الجديدة التي تعتمد إلى إلكترونيات محل التقليدية،ذات الركيزة الورقية على الرغم من تنامي حجم وسائل الدفع الالكترونية عالميا.إلى أن أصبحت تمثل مستقبل لقطاعات اقتصادية كبيرة خاصة التي تتعلق بالخدمات و الاتصالات،إلا أن الجزائر لم تستطع استحواذ إلا على نسبة فقط.

و على ضوء هذه المقدمة نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك و ما تأثيرها على التعاملات الاقتصادية؟

و بالتالي فإن هذه الإشكالية تتفرع إلى أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما مدى فعالية أنظمة الدفع الحديثة في تسريع العمليات المصرفية؟

- ما سبب رفض الزبائن لاستخدام أنظمة الدفع الحديثة؟

- ما واقع استعمال البطاقات البنكية في الجزائر؟

- كيف يمكن تقييم نظام الدفع على مستوى البنوك الجزائرية؟

الفرضيات:

- تحديث نظام الدفع مرتبط بتحديث ثقافة الجمهور في استخدام وسائل الدفع الالكترونية.

- سبب عدم إقبال الكبير على وسائل الدفع الالكترونية هي المخاطر الناجمة عنها.

- يشهد استخدام البطاقات البنكية في الجزائر تطورا ملحوظا على مستوى البنوك.

- يهدف تقييم نظام الدفع من جانب الأداء المالي و التنظيمي.

مبررات اختيار الموضوع:

سبب اختيار الموضوع راجع إلى أسباب ذاتية و موضوعية تتمثل في النقاط التالية:

- يعتبر مشروع تطبيق أنظمة الدفع الحديثة في الجزائر تجربة جديدة في البنوك الجزائرية،لهذا من المهم معرفة أهم التطورات فيها.

- تعتبر بطاقات البنكية من بين أنظمة الدفع التي تسهل على العملاء و البنوك و التعامل بها.

- نقص الدراسات التي تناولت موضوع أنظمة الدفع الحديثة.

- السعي لنشر ثقافة لدى الجمهور الجزائري إلى ضرورة التعامل بوسائل الدفع الالكترونية.

أهداف البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- محاولة هذا النظام ضمان المبادلات بشكل أسهل و أسرع،و أيضا تفادي الخسائر و المشاكل في النظام البنكي.

- محاولة إبراز أهمية البطاقات البنكية الحديثة كوسيلة سحب و دفع في البنوك.

- تقديم إحصائيات حول البطاقات البنكية .

بذلك فإن أنظمة الدفع الحديثة تلعب دور مهم في تطوير الاقتصاد،كما يسمح هذا البحث بعرض أنظمة الدفع،فتعتبر هذه الأخيرة أنظمة لها أهداف،و هي قابلة للتأقلم في البنوك باعتبارها تحتوي على عدة متغيرات كرغبات الزبائن و احتياجاتهم.

حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و توضيح الموضوع اخترنا حدود دراستنا على انتشار البطاقات البنكية في بعض بلدان العالم و الجزائر و قد امتدت فترة الدراسة من سنة2004إلى2013 ،و قد تعمقنا في حدود الدراسة أكثر من 2004إلى2007،للبطاقات البنكية باعتبارها وسيلة من وسائل دفع و سحب في جميع التعاملات الاقتصادية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي تعرفنا من خلاله على أسس أنظمة الدفع الحديثة و الآثار الاقتصادية السلبية و الايجابية للبطاقات البنكية،و معرفة مدى تأثير أنظمة الدفع على النظام البنكي و المالي و النظام الاقتصادي،و كذلك اعتمدنا على إحصائيات تم جمعها خلال السنوات السابقة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات و البحوث العلمية التي تناولت موضوع أنظمة الدفع الحديثة،فكانت معظم الدراسات في الكتب و المذكرات حول البطاقات البنكية باعتبارها من أهم الوسائل الدفع الحديثة الأكثر تعامل،و من بين هذه الدراسات:

-سماح شعبور ،مصباح مرابطي،وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،شعبة العلوم الاقتصادية،تخصص تمويل مصرفي،جامعة تبسة2016/2015. شملت الدراسة وسائل

الدفع الالكترونية في الجزائر فبينت من خلالها الإطار النظري لوسائل الدفع و العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الالكترونية و واقعها في الجزائر بالإضافة إلى أهم جرائم البطاقات البنكية،أما الفصل الثالث فتمثلت في تحديات وسائل الدفع الالكترونية بالوكالات البنكية في تبسة.

- بورزق إبراهيم فوزي،دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر شعبة العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008/2007،فقد تمثل موضوع الدراسة وسائل الدفع و تطورها التقليدية و الحديثة،بالإضافة إلى البطاقات البنكية كأهم أداة نقدية

صعوبات الدراسة:

- تمكن الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا:

- صعوبة الحصول على المعلومات و ذلك لأن موضوع الدراسة موضوع جديد.

- قلة المراجع.

تقسيمات البحث:

لقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول،و هي:

الفصل الأول:عرضنا في هذا الفصل إلى أسس أنظمة الدفع في البنوك حيث سنتناول فيه مختلف المفاهيم لأنظمة الدفع الحديثة و أهم الخصائص التي تميز نظام الدفع و أهم مزاياه و عيوبه،كما سنتطرق إلى أطراف التعامل بأنظمة الدفع والعلاقة بينهم،بالإضافة إلى مخاطر التي تتعرض لها هذه الأنظمة و أهم الطرق لتسييرها،و كذلك سنتحدث عن المقاصة كوسيط مصرفي الكتروني حديث.

الفصل الثاني:نتناول في هذا الفصل الآثار الناتجة لأنظمة الدفع الحديثة حيث سنعرض من خلاله الآثار الاقتصادية الايجابية و السلبية للبطاقات البنكية على الاقتصاد،بالإضافة إلى أهم العيوب و مزايا التي تميزها،كما سنقدم الآثار الناتجة عن الأنظمة الحديثة على التعاملات الاقتصادية(النظام المالي و النظام البنكي،و النظام الاقتصادي).

الفصل الثالث:في هذا الفصل سنقدم فيه دراسة حول البطاقات البنكية،حيث سنعرض فيه مدى انتشارها في العالم و الجزائر،و أهم الإحصائيات في مجال التعامل بها كوسيلة سحب ودفع.

الكلمات المفتاحية:أنظمة الدفع،المقاصة الالكترونية،البطاقات البنكية،السحب،الدفع.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر أنظمة الدفع ركيزة أساسية في البنوك،إذ أنّ تطور أنظمة المعلومات و الاتصالات أدى إلى تطور العلاقات الاقتصادية،و تزايد حجم العمليات و المبادلات سواء كانت داخلية أو دولية بين المتعاملين الاقتصاديين،و بالتالي تزايد حاجة إلى وجود أنظمة دفع تسمح بتسهيل عمليات التبادل و تحويل الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين بشكل آمن في البنوك.

ففي هذا الفصل سوف نتطرق إلى شرح أنظمة الدفع حيث سنقسمه إلى ثلاث مباحث :الأول سوف نتناول فيه مدخل عام حول أنظمة الدفع الحديثة،أما المبحث الثاني سوف نعرض فيه التعامل بأنظمة الدفع و أهم المخاطر التي تعرقل هذا النظام،و في المبحث الثالث تطرقنا إلى المقاصة الالكترونية باعتبارها وسيط الكتروني حديث.

المبحث الأول: مدخل عام حول أنظمة الدفع الحديثة

تحتوي أنظمة الدفع على العديد من المفاهيم التي تمثل النشاط الأساسي للبنوك،و هذا ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأنّ تطوير و تحديث وسائل الدفع أولية،و هذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات و الصفقات،لقد سمح التطور التكنولوجي بخلق أنظمة دفع حديثة غير مكلفة.

المطلب الأول:مفهوم نظام الدفع

1- يعرف نظام الدفع :بأنه مجموع التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين،و ذلك من أجل تحويل قيم بين

طرفين على الأقل بأقل تكلفة و بأقل مخاطر،في وقت سريع في حدود ما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة.[1]

2- لقد عرف قانون المبادلات الالكترونية المصري الدفع الالكتروني بأنه "وفاء بالتزام نقدي بوسيلة

إلكترونية و بطاقة الدفع الممغنطة.[2]

3- تعرف نظم الدفع الالكتروني بأنها:النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الالكترونية من التبادل

المالي الكترونيا بدلا من استخدام المعدنية و الورقية أو الشيكات،حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة و أمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن.[3] حيث تتضمن طريقة الدفع الالكتروني الأطراف التالية:[4]

أ - العميل أو الزبون(Customer):و هو الطرف الذي يقوم بالدفع إلكترونيا لشراء السلع و الخدمات.

ب - التاجر أو البائع(Seller):و هو الطرف الذي يقوم بالحصول و استقبال الدفعة الالكترونية من العميل.

ج- المصدر(Issuer):هو الجهة المصدرة لأداء الدفع الالكترونية و قد يكون مؤسسة بنكية أو غير بنكية.

د- المنظم (Regulator): و عادة تقوم دوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الالكتروني.

4 - أما التشريع الجزائري عرفها من خلال قانون النقد و القرض في المادة 69 من الأمر رقم03- 11 المؤرخ

[1] نور الدين جليد،**"إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية"**،رسالة ماجيستر،جامعة الجزائر،2006،ص83.

[2] محمد أمين الرومي،**"التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"**،المطبوعات الجامعية،مصر،2004،ص127.

[3] الطائي محمد عبد حسبن،**"التجارة الالكترونية"**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2010،ص178.

[4] الشمري ناظم محمد نوري،عبد اللت عبد الفتاح زهير،**"الصيرفة الالكترونية"**،دار وائل للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2008،ص46.

في26 أوت سنة 2003على أنها:"تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف أنظمة الدفع على أنها مجموعة الهياكل و المؤسسات التي تتعامل بوسائل الدفع،تحكمها جملة من القواعد و التشريعات،تعمل على معالجة الأوامر و تسوية العمليات مصرفيا لخدمة المتعاملين.

المطلب الثاني:وسائل نظم الدفع الحديثة

تعددت وسائل الدفع،و اتخذت أشكالا تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية و كذلك المعاملات عبر شبكة الانترنت،فأصبحت تضم وسائل نظم الدفع على مجموعة الحوالات و البطاقات التي تصدرها البنوك من أجل إتمام عملية الدفع،فمن بين هذه الوسائل نذكر:

1- **البطاقات البنكية:**هي بطاقات بلاستكية تمنحها البنوك لعملائها و تحتوي على معلومات يمكن

استخدامها لأغراض دفع في المشتريات،[2] يمكن تقسيمها إلى:

- **البطاقات الائتمانية Credi Cards :**هي تلك البطاقات التي تصدرها البنوك و المصارف في حدود مبالغ

معينة متفق عليها بين البنك و العميل.[3]

تستخدم بطاقات الائتمان كأداة وفاء و ائتمان و نفس الوقت تتيح لحاملها الحصول على سلع و خدمات فور تقديمها.[4] مثل بطاقة الفيزا(visa) و ماستر كارد (Master Card).

- **البطاقات الذكية(Smart Cards):**هي بطاقة تفاعلية تتضمن ذاكرة دقيقة و شريط إلكترومغناطيسي

قابل للقراءة إلكترونيا.[5] و البطاقة الذكية تمكن حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري.

كما أنها تعتبر بالنسبة للعميل بمثابة كومبيوتر متنقل،تمتاز بالحماية ضد التزوير و عدم تقليدها.[1] و هي لا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع.[2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 26أوت 2003،الجريدة الرسمية،العدد27،53 أوت2003.

[2] صالح الجداية محمد نور،خلف سناء جودت،**"التجارة الالكترونية"**،دار حامد للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2012،ص233.

[3] مدحت صالح،**"أدوات و تقنيات مصرفية"**،دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة،2001،ص150.

[4] نضال سليم برهم،**"أحكام عقود التجارة الالكترونية"**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،2010،ص123.

[5] شاهين علي عبد الله،**"نظم الدفع الالكترونية و مخاطرها ،وسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين"**،مجلة جامعة الأزهر بغزة،سلسلة العلوم الإنسانية،المجلد12،العدد1، 2009،ص09.

- **البطاقات الوفائية (Dibit Cards):**في هذه الحالة يتم خصم هذه الفاتورة الشراء مباشرة من حساب

العميل،و بالتالي فهي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة لحامل البطاقة.[3] و تعتبر مصدر لزيادة إيرادات البنك.[4]

- **بطاقة الشيكات(Cheks Cards):**بمقتضاها يتعهد بنك مصدر البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن

يتضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك و ذلك وفقا لشروط إصدار البطاقة.

و تحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل و توقيعه،و رقم حسابه،و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل.[5]

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن،إلا أن البنوك الجزائرية بقيت متأخرة عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية و خاصة المجاورة قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال.[6]

2- **آلات الصرف الآلي:(Otomatic Teller Machine(ATM** يعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود اتصال

بين الحاسب الرئيسي للبنك و آلة الصرف بحيث يمكن استقبال بيانات العميل(رقم الحساب،رقم الخدمة...)بمجرد قيام العميل بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم هذه الأخيرة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية

---

[1] ناذر عبد العزيز الشافي،**"المصارف و النقود الالكترونية"**،المؤسسة الحديثة للكتاب،2008،ص236.

[2] ممدوح الجنبيهي،منير الجنبيهي،**"البنوك الالكترونية"**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2005،ص52.

[3] عبد الحميد بيسوني ، عبد الكريم بيسوني ،**"أساسيات و مبادئ التجارة الإلكترونية"**،دار السحاب للنشر و التوزيع،مصر،1997،ص72.

[4] يوسف حسن يوسف،**"البنوك الإلكترونية"**، المركز القومي للإصدارات القانونية،ط1، القاهرة،2012، ص23.

[5] عبد الرزاق بوعزيز ،بعليش حرمه،**"أهمية تطور أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية و دفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية"**،مداخلة مقدمة في ملتقى العلمي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية،المركز الجامعي،خميس مليانة،الجزائر،2012،ص03.

[6] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،عدد02،جوان 2015،ص 17.

تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة كالسحب النقدي،الإيداع النقدي،إيداع الشيكات،كشف الحساب،كما أضيفت إليها مؤخرا العديد من الخدمات الأخرى المتطورة مثل تحويل الأموال الكترونيا.[1]

و المنحنى التالي يوضح نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم :

الشكل رقم01: نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم خلال 2004- 2015

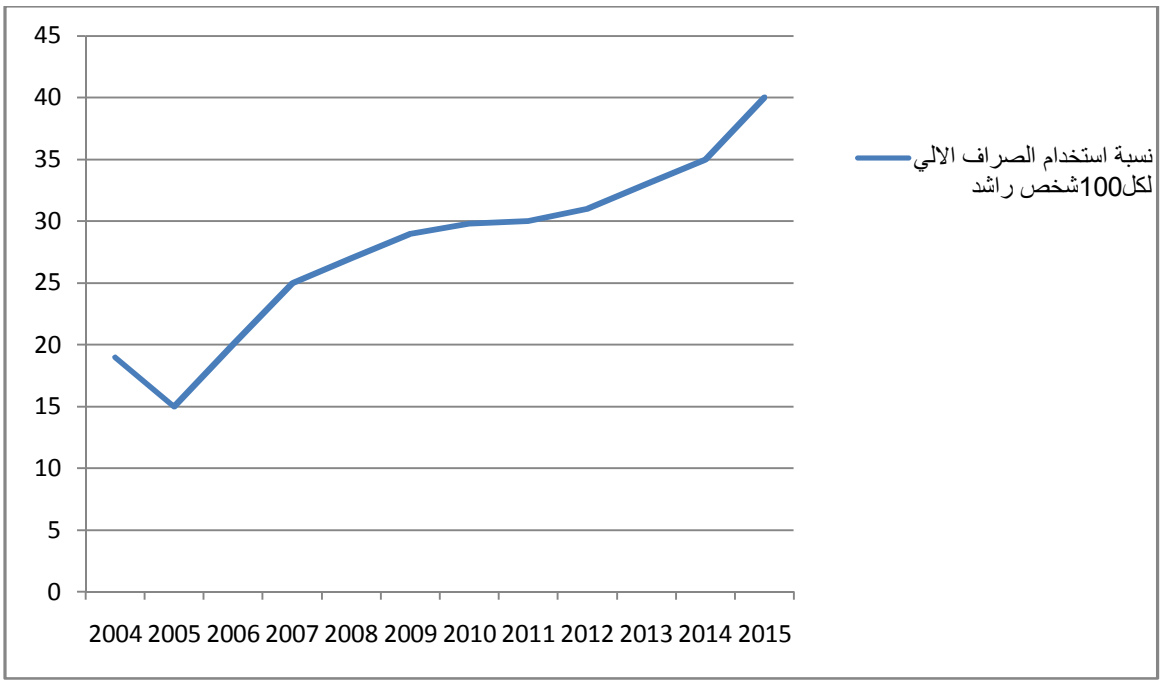

المصدر: جهيدة العياطي،محمد بن عزة،ورقة بحثية مقدمة بعنوان "تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية"،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،ص03.

يوضح المنحنى أعلاه أنّ عدد الصرافات الآلية في العالم في تطور مستمر،ماعدا سنة 2005،عرفت تراجعاب5% ،و هذا راجع إلى تبني المصارف لقنوات أخرى كالهاتف النقال و الصيرفة عبر الانترنت،لكن سرعان ما أدركت المصارف دورها في النشاط المصرفي،مما انعكس على ارتفاع عددها بصورة مستمرة حيث

[1] شاهين علي عبد الله،"**نظم الدفع الالكترونية و مخاطرها و وسائل الرقابة عليها**"،مرجع سبق ذكره،ص09.

بلغت نسبة30% صرافا لكل 100شخص راشد ستة 2011،و نسبة 40% سنة 2015مما يوضح لنا توفر هذه الخدمة بشكل كبير و تقريبها من العميل لنيل رضاه

3- **النقود الالكترونية:**هي عبارة على بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقات

بلاستكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي،[1] و يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد.[2] و يمكن للعميل استخدام هذه النقود في القيام بعمليات البيع و الشراء و التحويل.[3]وما يميز هذا النوع من النقود أنها تصدر و تتداول الكترونيا،فهي نقود افتراضية تأخذ الشكل الالكتروني،فالمستهلك يكون مالكا لوسيلة وفاء حقيقية تبرئه من التزامه و يسدد بها ديونه بمجرد استخدام هذه الوحدات.[4]

و يجدر الإشارة إلى أن استخدام طرق الكترونية فينقل أو تحويل الأموال ليس ظاهرة جديدة،فمنذ سنوات عديدة يتم الدفع الكترونيا خاصة في الدول الصناعية.[5]

*تتمتع النقود الالكترونية بمزايا عدّة من بينها:[6]

- التكلفة الاقتصادية منخفضة :تعتبر عملية التحويل الكترونيا أرخص من استخدام الأنظمة المصرفية

التقليدية.

- البساطة و سهولة الاستخدام.
- السرعة في انجاز الدفع.
- الأمان و التحويلات المالية.

*كما يوجد عدة عيوب للنقود الالكترونية تتمثل في :

- مشكلة طبيعتها،و تثير المشكلة مدى إمكانية قبولها للوفاء بالالتزامات بديلا عن النقود الالكترونية.[7]
- سيطرة البنك المركزي على إصدار النقود،و التي يمكن أن تتحول في حالة التوسع في النقد الالكتروني إلى

بنوك إلكترونية.[8]

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**"اقتصاديات التجارة الالكترونية"**،الدار الجامعية،ط1،الإسكندرية،2014،ص151.

[2] رابح حمدي باشا،وهيبة عبد الرحيم،"**تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**"،مجلة العلوم الاقتصاد و التسيير و التجارة،ص171.

[3] يوسف حسن يوسف،**"البنوك الالكترونية"**، مرجع سبق ذكره،ص25.

[4] شريف محمد غنام،**"محفظة النقود الالكترونية"**،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2007،ص38.

[5] سوزي عدلي ناشر،**"مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي"**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2007،ص27.

[6] أكرم حداد،مشهور هذلول،**"النقود و المصارف"**،دار وائل للنشر،ط3، الأردن،2010، ص ص 59، 60.

[7] نبيل مهدي زوين،**"النقود الالكترونية – دراسة قانونية"**،ص07.

[8] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،"**المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية**"،العدد02، سبتمبر2014، ص118.

4- **الشيك الالكتروني:**هو مثل الشيك التقليدي،أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)،غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونيا عبر الانترنت،فبعد أن يستلم المستفيد الشيك ليتم تحويل المبلغ لفائدته،ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.[1]

و يجرنا الحديث هنا إلى قضية التوقيع الالكتروني ،و الذي أصبح اليوم معترف به قانونا في بعض البلدان.ليس فقط في في قضايا النقد والائتمان،بل و في مختلف المعاملات و العقود الالكترونية و مع ذلك يبقى أكثر الدول في العالم بما فيه الدول الصناعية،لم تضع بعد تشريعا خاصا بالتوقيع الالكتروني.[2]

إنّ أنظمة الدفع عبر الانترنت تتيح استخدام أدوات الدفع الالكتروني عبر الانترنت،سواء باستخدام البطاقات أو النقود الالكترونية أو الشيكات الالكترونية،أو آلات الصرف الآلي.و ذلك بفضل التطور الذي شهدته التجارة الالكترونية.

الشكل رقم02: نسبة مستخدمي الانترنت في العالم خلال سنة2004 – 2016.

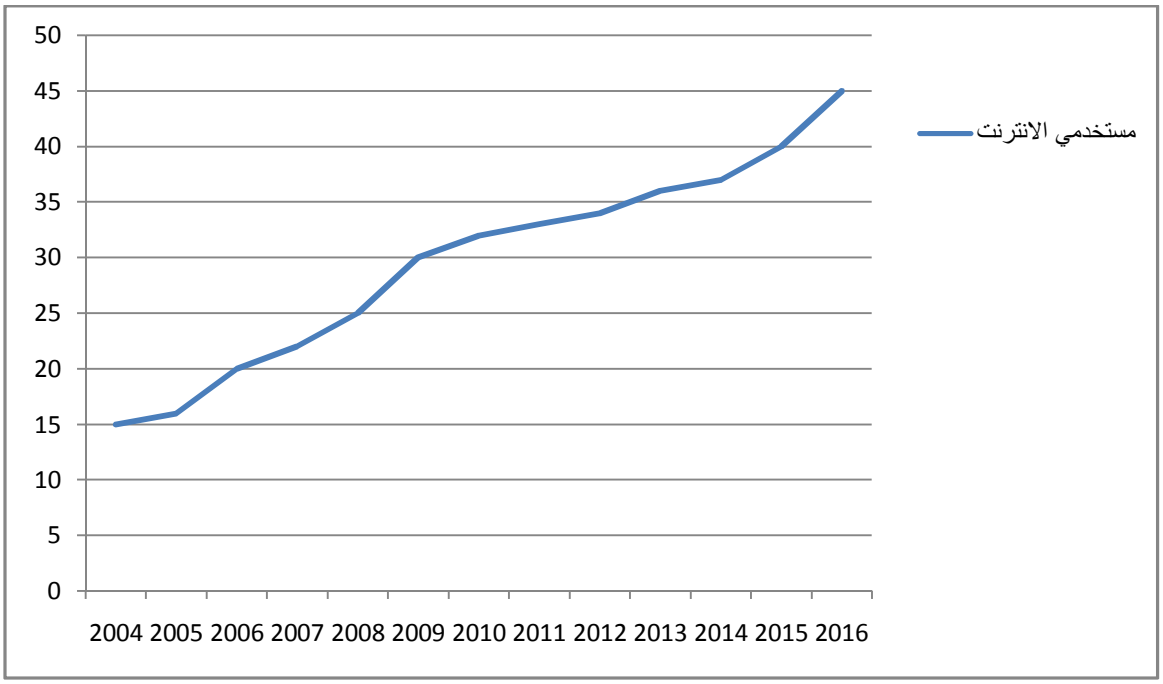

المصدر: جهيدة العياطي،محمد بن عزة،ورقة بحثية مقدمة بعنوان "تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية"،مرجع سبق ذكره،ص05.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنّ نسبة مستخدمي الانترنت في العالم في ارتفاع مستمر،ابتداء من سنة 2004 بعدما كانت النسبة 15% و هذا يفسر الوعي بأهمية استخدام الانترنت في جميع المجالات و المعاملات.

[1] رحيم حسين،أ هواري معراج،"**ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية،واقع و تحديات**"،ص321.

[2] رحيم حسين،"**النقد و السياسة النقدية**"،دار المناهج للنشر و التوزيع،ط1،عمان،2006،ص31.

المطلب الثالث:خصائص نظام الدفع و أهم مزاياه و عيوبه

أولا: خصائص نظام الدفع

يعد استقرار نظام الدفع قاعدة أساسية لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي، و بالتالي استقرار النظام الاقتصادي عموما،هذا الاستقرار له تأثير مباشر على حركية النشاط الاقتصادي، و لذلك تحرص الدول على إيجاد أنظمة الدفع فعالة،من أهم خصائص نظام الدفع الفعال ما يلي:[1]

- ✓ **البساطة و الوضوح:** القواعد و الإجراءات المعمول بها واضحة و غير معقدة و سهلة الفهم و الممارسة

من جميع المتعاملين.

- ✓ **المرونة:** يقصد بها قدرة النظام على التكيف و الاستجابة مع المواقف المتجددة سواء كانت هذه التغيرات

ناتجة عن تطور سلوك الوحدات(الأفراد و المؤسسات) أو إلى التطورات في مجال الدفع،أو إلى التغيير في القوانين و التنظيمات.

- ✓ **السرعة:**أي إجراء الدفع في أقل زمن ممكن في زمن حقيقي أو على الأقل نفس يوم الاستحقاق،فالدائن

يرغب في الوصول إلى حقه في وقت قياسي.

- ✓ **الأمان:** يتعلق الأمر هنا أساسا بأمان وسائل الدفع و الطرق المستعملة،فكلما ساد الأمان في الطرق و

الوسائل المعتمدة في الدفع كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

ثانيا:مزايا و عيوب أنظمة الدفع الالكترونية:

يمكن تلخيص مزايا و أنظمة الدفع الالكتروني في الجدول التالي:

الجدول رقم01: يوضح مزايا و عيوب أنظمة الدفع الحديثة.

الجهـــــــات	المـــــــــــزايا	العيـــــــــــوب

[1] زهير زواش،**"دور النظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية"**،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة العربي بن المهيدي،أم البواقي،2010/ 2011،ص06.

حامل البطاقة	-سهولة و يسر الاستخدام. -الأمان و تفادي السرقة و الضياع. -توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة. -إتمام الصفقات فوريا مجرد ذكر رقم البطاقة.	-زيادة الإقراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية. -عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد،يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
التـــــاجـــر	-تعد أقوى ضمان لحقوق البيع. -تساهم في زيادة المبيعات. -نقل عبء متابعة ديون الزبائن إلى عاتق البنك و الشركات المصدرة.	-قد تؤدي مخالفاته أو عدم التزاماته بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه،ووضع اسمه في القائمة السوداء،مما يترتب عنه صعوبات في نشاطه التجاري.
مصدر البطاقة	-تعزيز الأرباح من خلال فوائد و الرسوم و الغرامات.	-خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم. -تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

المصدر:كريمة جلام،"دور التسويق الالكتروني في تحسين أداء البنوك و تحقيق رضا العميل"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر،قسم العلوم التسيير،تخصص تسويق و إدارة أعمال المؤسسات،جامعة مستغانم،2014/2013،ص36.

المبحث الثاني:أطراف أنظمة الدفع و أهم مخاطرها

تتم عملية الدفع بين ثلاثة أطراف التي تتمثل في حامل البطاقة و المحل التجاري و الهيئة المصدرة للبطاقة،كما سنوضح العلاقة بين هذه الأطراف ،و أهم المخاطر التي تتعرض لها أنظمة الدفع و كيفية تسييرها.

المطلب الأول:أطراف التعامل بأنظمة الدفع الحديثة.

تشترك أنظمة الدفع في أنها وسيلة انتقال النقود من شخص إلى آخر،و مجموعة لشخص آخر أو لمجموعة أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة إلى الالتقاء وجه لوجه.

و على الرغم من اختلاف هذه النظم نجد أنها تحتوي جميعها على نفس العناصر،[1] و التي تتمثل في:

[1] صالح الجداية محمد نور، سناء جودت خلف،**"التجارة الالكترونية"** مرجع سبق ذكره،ص 235.

أولا: حامل البطاقة: هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناءا على طلب تقديمه للمصدر و تم الموافقة على منحهم إياه،لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات.[1]

و يعود سبب انتشار بطاقات الدفع عند الأفراد لمجموعة من المزايا المكتسبة لحاملها منها:[2]

- السهولة و الأمان في استخدام بطاقة الدفع لسداد ثمن السلعة أو الخدمات المقدمة مقارنة بحمل النقود أو الشيكات.
- سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية في سقف الائتمان المقدم دون الحاجة للعودة للبنك و ملئ الوثائق ثم انتظار مصادقة البنك للحصول على القرض.
- يقوم حامل البطاقة باستعمالها للإنفاق في أماكن مختلفة و لمدة معينة،لكنه في النهاية يسد دفعة واحدة للهيئة المصدرة.

أدى استخدام البطاقات في مختلف دول العالم إلى التسيير على المسافرين الذين يزورون أكثر من دولة و ذلك باستخدام أداة دفع واحدة بدلا من حمل العملات المختلفة لهذه الدول،كما يستطيع حامل البطاقة أن يسحب مبالغ نقدية من أي فرع من فروع البنوك الكبرى في العالم.[3]

كذلك فإنّ الميزة المهمة لبطاقات الدفع على مختلف أنواعها و على طول تاريخها أنها تشترط التشخيص لحامل البطاقة حتى تتم عملية التسديد،و ترتيب البطاقات بحساب محدد عند الهيئة المصدرة يرصد فيه القيم المستحقة مع العمليات التي تتم.

ثانيا:المحل التجاري(التاجر): هو الطرف الذي يقوم بتسليم قيمة الدفع الالكتروني ثمنا لبضاعة أو خدمة قام بتقديمها المشتري.[4]

إن قبول أي محل تجاري لتسوية معاملاته مع زبائنه عن طريق بطاقة الدفع راجع للمزايا التي يحصل عليها جراء ذلك،و التي نذكر منها:[5]

---

[1] جلال عايد الشورة،**"وسائل الدفع الالكتروني"**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن،2008،ص ص 37،38.

[2] ناذر عبد العزيز الشافي،**"المصارف و النقود الالكترونية"**،مرجع سبق ذكره،ص248.

[3] مدحت صادق،**"أدوات و تقنيات مصرفية"**،مرجع سبق ذكره،ص145.

[4] خديجة سلطاني،**"إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية و نقود،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012، ص43.

[5] قاسم قرشي،أحمد شافعي،**"وسائل الدفع الالكترونية"**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية،تخصص مالية،جامعة أبي بكر بالقايد،الملحقة الجامعية مغنية،2014/2013،ص12.

- عند قبوله لبطاقة الدفع لسداد القيم المستحقة له على زبائنه فإنه بذلك يضمن حصوله على تلك القيم المحولة مباشرة لرصيده البنكي،عكس لو قبل التعامل بالنقد الذي يعرض وجود كمية من النقد في الصندوق المحل إلى خطر السطو و السرقة،و هنا تتميز البطاقة بعامل أمان أكبر.

- قبول التعامل بالبطاقات قد يكون أكثر أمانا حتى من قبول الشيكات الشخصية التي قد تكون بدون رصيد.

ينتج عن قبول البطاقة التسجيل الأوتوماتيكي للمبيعات بالصنف و الكمية و السعر الوحدوي،ما يوفر على المحل بعض المعلومات المحاسبية.

يساهم المحل التجاري في عملية الائتمان،في حالة البطاقة الصادرة عن الهيئة المالية الذي يتمتع به حامل البطاقة دون أن يتحمل مخاطر ذلك القرض الاستهلاكي،و بالتالي تساهم بطاقة الدفع في الرفع من رقم أعمال المحل التجاري دون تحمله مخاطر الائتمان المقدم لحامل البطاقة.

يستفيد المحل التجاري القابل لبطاقات الدفع بصفة غير مباشرة من السمعة الجيدة للهيئة المصدرة للبطاقة، و كذا الحملات الإعلانية التي تقوم بها.

*أما في حالة قيام المحل التجاري و خاصة إذا كان يملك سلسلة من المحلات المنتشرة في مواقع بإصدار بطاقة خاصة به فإنه يحصل على المزايا التالية:

يضمن أن استعمال بطاقته هو موجه فقط للحصول على سلع يعرضها المحل و هذا مع مراعاة ما يلي:

- أن تكون تكلفة البطاقة الصادرة عنه أقل بكثير من تكلفة البطاقة المصدرة من البنوك لكي تجذب الزبائن.
- أن تكون التكلفة النسبية لإصدار البطاقة و تكلفة الأجهزة و شبكة الاتصال المستعملة أقل من قيمة الاقتطاع في حالة قبول البطاقات البنكية.[1]

ثالثا: الهيئة المصدرة للبطاقة (المصدر أي المحرر): هو البنك (مؤسسة مالية) الذي قام بإصدار إياه الدفع الالكتروني و الذي يتم استخدامها في عملية الدفع الالكتروني.[2] و هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات و تتولى رعايتها و تصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات.[3]

و هناك مجموعة مزايا ناتجة عن استعمال التكنولوجيا الحديثة في البطاقة،تتمثل في:

- التعامل بكفاءة و فعالية مع النمو الهائل و المتسارع لعدد حسابات الزبائن.

[1] نفس المرجع ،ص13.

[2] خضر مصباح الطيطي،**"التجارة الالكترونية و الأعمال الالكترونية"**،حامد للنشر و التوزيع،الأردن،2008،ص134.

[3] جلال عايد الشورة،**"وسائل الدفع الالكتروني"**،مرجع سبق ذكره،ص ص 135،136.

- تخفيض التكلفة الحقيقية لمعالجة المدفوعات ببطاقات الدفع مقارنة بالمدفوعات عن طريق الشيك.

و بالتالي فإن التكنولوجيا الحديثة مكنت البنوك من تقديم خدمات لم تكن متوفرة من قبل.[1]

المطلب الثاني:العلاقة بين أطراف عملية الدفع

كما تطرقنا في المطلب السابق إلى أنّ بطاقات الدفع تفترض و جود أطراف:حامل البطاقة،مصدر البطاقة و المحل التجاري.ومن هذا نجد نشوء علاقة بين هذه الأطراف و قد ترتب عنها حقوق و التزامات لكل منها على الطرف الآخر.

أولا: العلاقة بين مصدر البطاقة و حامل البطاقة

يحكم هذه العلاقة العقد المبرم بين البنك المصدر للبطاقة و بين عميله،هذا العقد يحدد شروط إصدار البطاقة و كيفية استخدامها،و كذلك الحقوق و التزامات كل طرف.

و هذا العقد يعتبر عقد إذعان إذ أن البنك يضع شروطا محددة سلفا،و ما على العميل إلا أن يقبلها أ يرفضها.

❖ **التزامات و حقوق مصدر البطاقة:** تتمثل في:

- ✓ تعهد البنك المصدر البطاقة بسداد فواتير حاملها التجار.
- ✓ تحديد رسوم البطاقة.
- ✓ تحديد القانون الذي يحكم اتفاقية عند نشوب نزاع بين الطرفين.
- ✓ البنك له الحق في إلغاء البطاقة دون إخطار سابق.
- ✓ تعتبر البطاقة ملكا للهيئة المصدرة،هذا يعني إعطاء البنك الحق في إيقاف عمل البطاقة و استردادها في

أي وقت.

❖ **تلتزم الهيئة المصدرة للبطاقة بـ :** تنفيذ و توضيح جميع مصروفات العميل بتاريخها و مكانها و

ترسلها في كشف حسابات الزبون شهريا موضحة تاريخ استحقاقها،و تكمن التزامات و حقوق حامل البطاقة فيما يلي:

- ✓ الاستعمال غير التعسفي للبطاقة و احترام سقف الائتمان المقدم له.
- ✓ التزام بسداد الحد الأدنى المتفق عليه للديون المترتبة جراء استعمال البطاقة من طرفه أو من المخول

لهم استعمالها و التي توضح في كشف الحسابات الشهري المرسل إليه قبل تاريخ استحقاقها.

[1] قاسم قرشي،أحمد شافعي،"**وسائل الدفع الالكترونية**"،مرجع سبق ذكره،ص14.

- ✓ إخطار البنك في حالة فقدان البطاقة من صاحبها حيث يتحمل مسؤولية المبالغ المقيدة على حسابه إلى

غاية تاريخ إبلاغه بفقدان البطاقة.[1]

- ✓ يقتصر استعمال البطاقة على حاملها وحده،و أن يستخدمها وفق قواعد و شروط المتفق عليها،و في

حالة سماح لعميل آخر باستخدامها فإنه يكون ملزم بالمديونية.[2]

ثانيا: العلاقة بين المصدر البطاقة و المحل التجاري

لابد أن يسعى البنك مصدر البطاقة إلى أكبر عدد من المحلات الكبرى و محطات البنزين و الفنادق لكي يقبلوا من عملائه الوفاء بالبطاقات التي أصدرها لهم في المقابل أن يقوم البنك بالوفاء بمديونيات هؤلاء العملاء إلى التاجر.

و يحكم العلاقة بين البنك المصدر البطاقة و المحل التجاري الذي يقبل الوفاء بها عقد يسمى"عقد التاجر"،بمقتضاه يكون على التاجر أن يعلن إلى الجمهور عن قبوله التعامل بهذه البطاقات،و يلتزم أيضا بفحص البطاقة،كما يلزم بدفع العمولة المتفق عليها للبنك.

❖ **يلتزم المحل التجاري اتجاه الهيئة المصدرة:**

- احترام مراحل الموافقة لكل نظام و نوع بطاقة.
- قبول خصم العمولة عليه لقاء كل عملية تسديد بالبطاقة مضافا لها نسبة من مجموع القيم

المستحقة.

- أن يتأكد من سريان البطاقة من خلال تاريخ انتهاء الصلاحية و كذا تمريرها في الجهاز الطرفي و كذا

الحصول على توقيع حامل البطاقة على إشعار البيع.

- يتعهد بقبول البطاقة الصادرة عنها كوسيلة للتسديد مع مراعاة الحد الأدنى لقبول البطاقة دون

الحاجة لإجراء اتصال بالهيئة المصدرة من جهة أخرى.

- إرسال نسخة من إشعارات البيع للهيئة المصدرة التي أرسلت من قبل بشكل الكتروني لكي تحول قيمتها

إلى رصيده البنكي بعد خصم النسبة المتفق عليها.

[1] مصطفى كمال طه،وائل أكرم بندق،**"الأوراق التجارية- وسائل الدفع الالكتروني الحديثة"**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2005،ص358.

[2] مدحت صادق،**"أدوات و تقنيات مصرفية"**،مرجع سبق ذكره،ص251.

- لا يمكنه أن يتنازل عن العقد الذي يجمعه مع الهيئة المصدرة لمحل تجاري آخر.

❖ **يلتزم البنك بـ :**

- تزويد التاجر بالآلات و الماكنات التي تسهل عملية الوفاء،و غالبا ما يكون إعطاء البنك بتزويد التاجر

بالماكنات و الآلات على سبيل الأمانة و ليس نقل الملكية.

- يلتزم البنك إذا ما قام التاجر بالوفاء أن يسدد إلى هذا التاجر مديونيات حاملي البطاقات،و يعتبر التزام

البنك التزاما باتا غير قابل للرجوع فيه،فلا يجوز للبنك أن يحتج على التاجر بأي دفوع ناشئة عن علاقة بينه و بين العميل.

ثالثا: العلاقة بين التاجر و حامل البطاقة

هذه العلاقة لا تثير أي مشكلة إذ يحكمها العقد الأصلي،كعقد البيع أو عقد تقديم الخدمة.كل ما هناك أنّ التاجر يلتزم بقبول الوفاء بالبطاقة التي يحملها حامل البطاقة.

الشكل رقم03: أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية و العلاقة بينهم.

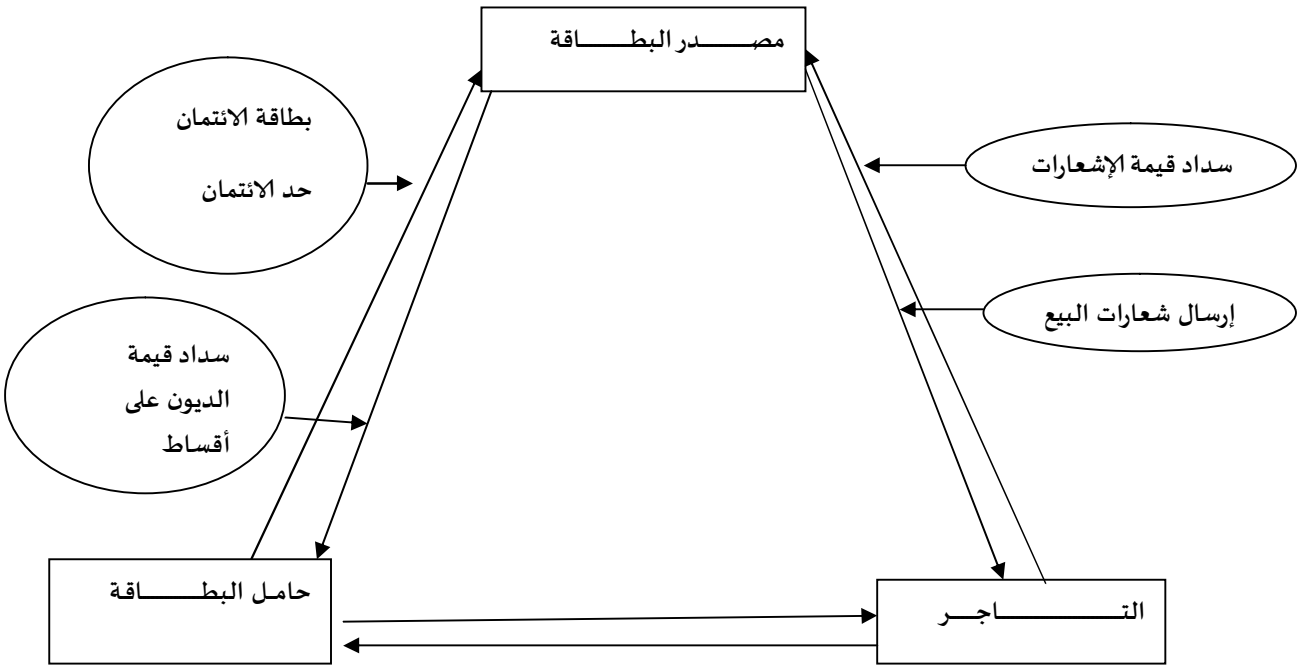

المصدر: سماح شعبور،مصباح مرابطي،"وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر"،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،شعبة العلوم الاقتصادية،تخصص تمويل مصرفي،جامعة تبسة،2016/2015، ص20.

المطلب الثالث:مخاطر أنظمة الدفع و طرق تسييرها

تتعرض أنظمة الدفع للكثير من المخاطر،و قد تنجم عن تلك المخاطر آثار أو تداعيات قد تؤثر على مشترك أو أكثر.و في بعض الأحيان قد تؤثر على النظام ككل.و لهذا توجد عدّة إجراءات لتفادي حدوث هذه المخاطر،و هذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

1- **مخاطر أنظمة الدفع:**يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها أنظمة الدفع كالتالي :

- **مخاطر السيولة:** و هي في حالة عدم قدرة مشترك أو أكثر على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت

المناسب،و من تلك المخاطر تلك الخاصة بأنظمة الدفع و أنظمة تسوية الأوراق المالية.

- **مخاطر الائتمان:** في هذه الحالة عدم قدرة مشترك أو أكثر عى سداد التزاماته المالية نهائيا،و

تشمل هذه المخاطر على:

- ✓ مخاطر الائتمان في أنظمة الدفع.
- ✓ مخاطر التسوية في عمليات الصرف.
- ✓ مخاطر الائتمان في أنظمة تسوية الأوراق المالية.

- **مخاطر تشغيلية:** هي المخاطر التي قد تنجم عن مخاطر في عمليات تشغيل النظام مثلا على مستوى

الأجهزة أو الشبكات المستعملة أو الأشخاص العاملين على النظام،و تتضمن المخاطر العامة و المخاطر المرتبطة باستمرارية العمل.[1]

- **مخاطر السمعة:** كلما ازداد اعتماد البنك على قنوات تقديم الخدمة الالكترونية ازدادت مخاطر

السمعة،و إذا ما واجه أحد البنوك الالكترونية مشاكل تؤدي بالعملاء إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة الالكترونية أو إلى اعتبار فشل البنوك قصورا في الإشراف على نطاق النظام كله،فإن هذه المشاكل يمكنها أن تؤثر في النهاية على الموردين الآخرين للخدمات المصرفية.[2]

- **المخاطر القانونية:** هي تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحديد الواضح للحقوق و الالتزامات القانونية

الناتجة عن عمليات المصرفية الالكترونية. و كذلك انتهاك قوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك متعلقة بمكافحة غسيل الأموال.[3]

- **المخاطر الأخرى:** يرتبط أداء العمليات المصرفية الالكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية

[1] اللجنة العربية لنظم الدفع و التسوية،"**ورقة عمل حول الإطار القانوني لنظم الدفع و تسوية الأوراق المالية**"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية صندوق النقد العربي،2012،ص05.

[2] صالح صانولي،"**تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية**"،مجلة التمويل و التنمية،المجلد 39،العدد03،نيويورك،سبتمبر 2002،ص49.

[3] أحمد صقر،"**أنظمة الدفع الالكترونية**"،المؤسسة الحديثة للكتاب،ط1،لبنان، 2006،ص27.

التقليدية،و من ذلك مخاطر الائتمان و السيولة و سعر الفائدة و مخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها.[1]

*و هناك مخاطر أخرى من بينها:

- عدم وجود فهم واضح لمتطلبات العملاء البنوك الالكترونية،و كيفية تلبية هذه المتطلبات على مواقع البنك بالشكل الأمثل.

- صعوبة الاعتماد على الانترنت فقط كوسيلة لتقديم الخدمات البنكية،فقط أثبتت الدراسات أهمية الوجود المادي للبنوك التقليدية بالإضافة للبنوك الالكترونية. حيث أنّ العديد من العملاء يفضلون التواجد المادي للبنك بالإضافة إلى عامل الأمان.

- إنّ عملية الإيداع النقدي تعد مشكلة بالنسبة لعملاء بنوك الانترنت حيث يضطر العميل لإرسال المبالغ التي يريد إيداعها بالبريد و هذه مشكلة كبيرة بالنسبة له.[2]

- و هناك مخاطر تتعلق بالقطاع الأجنبي،فإن المصرف يمكن أن يتعرض لهذه المخاطر في حالة قبوله الودائع من عملاء أجانب أو فتحه حسابات مقومة بالعملات الأجنبية.

2 - طرق تسيير المخاطر:

يمكن أن نعرف تسيير المخاطر على أنها "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة،و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو تخفيض الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى،أي أن تسيير المخاطر،"هو مجموعة من الأدوات،التقنيات و العمليات التي يتم تنفيذها من قبل النظام،و يهدف تسيير المخاطر إلى التعريف بها و قياسها من أجل مراقبتها و التحكم فيها.[3]

❖ **تسيير المخاطر المالية:** بعض الإجراءات المختلفة لتسيير المخاطر المالية:

✓ وضع سقف للمخاطر المالية التي يمكن أن يتسبب فيها أحد المشاركين في النظام وفقا للأرصدة الثنائية و المتعددة الأطراف و كذلك التصنيف الائتماني و توفر السيولة.

✓ إمكانية تقسيم أو توزيع الخسائر المحتملة على المشاركين في حالة عجز أحد المشاركين،هذا التقسيم يقوم على أساس صيغة محددة مسبقا.

✓ مراقبة نظام الدفع من قبل مسيره تسمح لهذا الأخير بالتدخل عند الضرورة بعد تدارك كل

[1] منير الجنبيهي،ممدوح الجنبيهي،**"البنوك الالكترونية"**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،2005،ص22.

[2] ناظم محمد الشمري،عبد الفتاح زهير عبد اللات،**"الصيرفة الالكترونية"**،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،2008،ص247.

[3] رباب دحية ،**"دراسة تحليلية لأداء أنظمة الدفع- حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر"**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر،قسم العلوم الاقتصادية،فرع مالية بنوك و تأمينات،جامعة مسيلة،2012/2011،ص ص 45، 46.

المخاطر.

✓ نشر المعلومات المالية التي من الممكن أن تساهم في الوقاية من المخاطر،حيث أن كل مشارك

يستطيع معرفة تطور أوامر الدفع الخاصة به،وضعية حساب التسوية الخاص به،تسيير خزينة من خلال تزويد حسابه بالسيولة إذ لزم الأمر و كذلك يستطيع معرفة وضعيته فيما يخص حدود المخاطر المالية.

✓ تسهيلات الائتمان اليومية الممنوحة من قبل البنك المركزي و التي تسمح بتفادي توقف النظام عن

طريق تغطية العجز في السيولة للمشاركين،هذه التسهيلات يتم اللجوء إليها في حالة عدم القدرة على توقيف العجز في النظام عبر قوائم الانتظار.

*للإشارة فإن تسهيلات الائتمان تكون في شكل تسبيقات ترافقها ضريبة على التأخير إذا لم يتم استرجاع التسهيلات خلال يوم تقديمها.

❖ **تسيير المخاطر القانونية:** إنّ وضع الإطار القانوني سوف يسمح بالتحديد الدقيق لحقوق و التزامات

مسيّر النظام و المشاركين فيه.كما يسمح بتجنب أي سوء فهم للمخاطر التي قد يتعرضون لها و يعزز آليات تسيير مختلف المخاطر،و للقيام بذلك من الضروري تعديل الإطار القانوني من أجل سد أي ثغرات و للقيام بذلك من خلال طريقتين هما:

- العمل على الإطار القانوني العام:من خلال تقديم مشاريع قوانين وفقا للاقتراحات متخصصين من مجال

أنظمة الدفع،هذه الطريقة تتطلب وقت كبيرو في أغلب الأحيان سرعة التطور التكنولوجي تتجاوز هذه القوانين.

- العمل على القواعد الخاصة بأنظمة الدفع:هذه الطريقة سريعة تتضمن رفع اقتراحات المتخصصين

في مجال أنظمة الدفع إلى المديرية المختصة في البنك المركزي،و هذا لأجل سد كل الثغرات.

❖ **تسيير المخاطر العملياتية:**يتم مواجهة هذا النوع من المخاطر:[1]

✓ **الوقاية من المخاطر العملياتية:** للحد من المخاطر التشغيلية لا بد أن يتوافق نظام الدفع

مع مبدأ الأساسي لبنك التسويات العالمي و الذي يتضمن ضرورة توافر درجة عالية من الأمن و المصداقية التشغيلية،فضلا عن وجود ترتيبات النجدة للإتمام عمليات التشغيل اليومية في موعدها.

و تحقيقا لهذه الغاية يمكن أن يكون التدقيق في العمليات الداخلية للنظام قادرا على كشف المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها النظام كخطوة أولى.

[1] رباب دحية،مرجع سبق ذكره،ص ص 47، 48.

✓ **تغطية المخاطر العملياتية:** على الرغم من التدابير الوقائية من المخاطر التشغيلية إلا أنها يمكن أن تحدث،و في هذه الحالة لابد من تغطية الخسائر الناتجة عنها عن طريق مؤونة محسوبة مسبقا و موجّهة لهذا الغرض.

المبحث الثالث:المقاصة كوسيط مصرفي إلكتروني حديث

رغم التطورات التي عرفتها أنظمة الدفع الالكترونية في الوقت الراهن،و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات.إلا أنّ الجزائر بقيت بعيدة نوعا ما عن مستجدات رغم توجهها لتحديث نظام الدفع منذ سنوات عديدة.

فقد شرعت الجزائر في تنفيذ مشروع تحديث أنظمة الدفع بانطلاق مشروع نظام المقاصة بدلا من المعالجة الورقية.

المطلب الأول:نظام المقاصة

قيل تناول مفهوم المقاصة الالكترونية سنتناول مفاهيم أساسية حول المقاصة:[1]

مفهوم المقاصة: 1- هي الطريقة المستعملة لتبادل مختلف أدوات الدفع،وهي تمثل في الحق المترتب لأحد المصارف على مصرف آخر يقابله بالضرورة دين مترتب بذمة المصرف الآخر.

2- في نظام الدفع عملية المقاصة مجسدة بمصفوفة مربعة حيث يتساوى كل ما هو دائن مع كل ما هو مدين،يقتطع من حساب المقاصة ليتم القيد في حساب آخر بنفس المبلغ،و الرصيد الإجمالي بالضرورة مساويا للصفر،تجري المقاصة أوامر الدفع بإحلال حقوق،حيث يحل الرصيد الإجمالي محل سلسلة من المعاملات بين المشاركين في المقاصة.و يمكن التميز بين:

- **المقاصة الثنائية:**في هذه الحالة يتم حساب الأرصدة زوجا لزوج حتى و لو كانت تتعلق بتسوية واحدة.
- **المقاصة متعددة الأطراف:**يتم تجميع الأرصدة الثنائية في رصيد واحد و القيام بتسوية واحدة،

و يمكن أن تكون:

أ-المقاصة الداخلية:أي بين حسابات نفس المؤسسة،فتعمل المؤسسة البنكية كنظام دفع أو شبه نظام.

[1] رباب دحية ،**مرجع سبق ذكره**،ص ص،51،52.

ب-المقاصة اليدوية: تتعلق بحسابات مفتوحة في سجلات المؤسسات مختلفة لذا يتطلب الأمر المرور بمؤسسة وسيطة (كالبنك المركزي) أين تفتح حسابات لتلك المؤسسات،و يتم إصدار نقود مشتركة لمقاصة عمليات الدفع.

تجري عمليات المقاصة اليدوية يوميا خلال ساعة متفق عليها مسبقا في مكان واحد و مركزي يعرف بـ "غرفة المقاصة"،يسيره البنك المركزي.يجتمع كل يوم في غرفة المقاصة مندوبو البنوك لتسوية المعاملات[1].و لفهم عملية المقاصة بشكل أوضح نلاحظ المثال التالي:

- لنفرض أنّ البنك **"A"**يريد تحويل مبلغ معين من حساب أمين إلى حساب محمد في البنك**"B"** عن طريق غرفة المقاصة **"C"**.

- الرسالة**"M1"**:يعلم البنك**"A"** غرفة المقاصة**"C"** بتحويل مبلغ معين إلى حساب محمد في البنك**"B"**.

- الرسالة **"M2"**:تتصل غرفة المقاصة **C** بالبنك **B** لمعرفة ما إذا كان التحويل ممكناً بعد التأكد من أنّ الحساب كاف في البنك **A**.

- الرسالة **"M3"**:جعل حساب أمين في البنك **A** دائناً بالمبلغ المتفق عليه و جعل حساب أحمد في البنك **B** مديناً بنفس المبلغ،و التأكد من إتمام العملية بنجاح من طرف غرفة المقاصة **C**.

و المخطط التالي يوضح العملية،و لكن في الحقيقة أنّ آلية المقاصة في الواقع هي الأكثر تعقيد مما تم ذكره في المثال.

الشكل رقم04: آلية المقاصة.

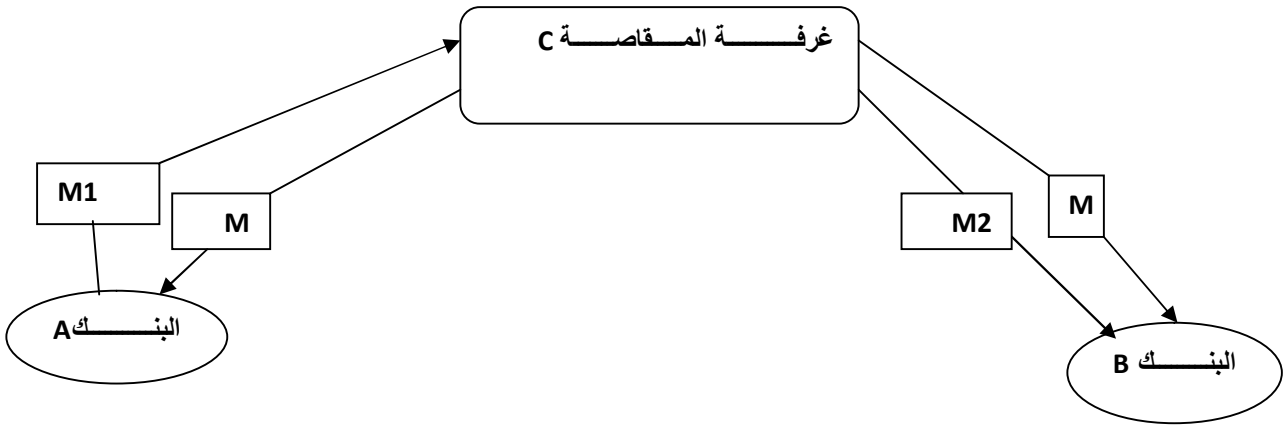

المصدر:رباب دحية،"دراسة تحليلية لأداء أنظمة الدفع-حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص53.

2- **وظائف غرفة المقاصة:** تتمثل وظائف غرفة المقاصة في:

- فرز وسائل الدفع إلى مجموعات حسب البنك المسحوبة عليه وسيلة الدفع لكل مجموعة.

[1] اللجنة العربية لأنظمة الدفع و التسوية،"**مقاصة الشيكات في الدول العربية**"،صندوق النقد العربي أبو ظبي،2008،ص13.

- استلام الشيكات أو وسائل الدفع الأخرى مودعة من قبل عملاء البنك بحساباتهم و المسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى و فروعها.

- تفريغ وسائل الدفع في كشف خاص بكل بنك يسمى إرسالية المقاصة.

- بعد تنظيم الإرساليات السابقة لكل بنك و لكل فرع يتم تنظيم إرسالية موحدة بكل وسائل الدفع المسحوبة على البنك المعني و فروعه.

- يدقق نموذج تقديم وسائل الدفع من مدير غرفة المقاصة و هو موظف من موظفي البنك المركزي. و يعود به مندوب البنك إلى بنكه الذي يستلم منه نسخة الثانية من نموذج التقديم و من وواقعها تنظم المستندات و الإشعارات اللازمة.

3- الإجراءات العملية في غرفة المقاصة: الإجراءات التي تقام في غرفة المقاصة هي:

- يقوم مندوب كل بنك بوضع إرسالية وسائل الدفع لكل بنك في مغلف خاص،ثم يقوم بوضع هذا المغلف إلى الصندوق العائد للبنك المعني،حيث يخصص لكل بنك صندوق خاص به تتجمع فيه كل الإرساليات الخاصة بوسائل الدفع.

- يستلم مندوب كل بنك المغلفات الخاصة بالبنك الذي يمثله.

- يقوم مندوب كل بنك بتدقيق الإرساليات الخاصة ببنكه،و بعد التأكد منها يوقع عليها و يعيد النسخة الثانية من الإرسالية إلى البنك المعني.

- بعد ذلك يتم تعبئة المرحلة الثانية من نموذج تقديم وسائل الدفع،حيث يتم معرفة دائنية البنك الذي أعد مندوبه هذا النموذج و ذلك من خلال المقارنة بين مجموع الشيكات و باقي وسائل الدفع في خانة لحسابه،مع مجموعها في خانة على حسابه و يتم تقديم هذا النموذج إلى مدير المقاصة الذي يدققه مع باقي نماذج التقديم المستلمة بإعداد جدول يسمى جدول التصفية الذي يشتمل على أسماء كل البنوك و مقابل كل منهم مجموع الشيكات التصفية الذي يشمل على أسماء كل البنوك و مقابل كل منهم مجموع الشيكات ووسائل الدفع المسحوبة عليه،و مجموع وسائل الدفع المقدمة منه و رصيد ذلك البنك،بعد ذلك يوقع جدول من مدير المقاصة و يرسل نسخة منه إلى بنك المركزي ليتم إثبات مديونية أو دائنية البنوك المشتركة بالمقاصة.

-بعد ذلك يقوم مدير المقاصة بإعلان انتهاء جلسة المقاصة ذلك اليوم،يعود مندوب كل بنك إلى بنكه حاملا معه الإرساليات المستلمة من البنوك الأخرى و الشيكات و باقي و سائل الدفع المسحوبة عليه،و نسخة من نموذج التقديم وسائل الدفع الذي أعده حيث يتم إثبات ذلك في سجلات البنك من واقع نموذج التقديم.

*من خلال ما سبق يتضح أنّ آلية عمل المقاصة اليدوية تنطوي على مجموعة من العيوب :

- كثرة الإجراءات و تعقدها.
- ازدواجية المعالجة.
- بطئ عملية التسوية،هذا ما يؤثر بشكل سلبي على المعاملات التجارية و المصرفية و بالتالي على النظام المالي و الاقتصادي ككل.
- الحاجة إلى موارد بشرية مهمة و ارتفاع التكاليف(المعالجة،الأرشفة...)،و لهذا من أجل تحسين نوعية الخدمة بين البنوك و تفادي بطئ في العمليات تم تحديث آلية المقاصة لتظهر المقاصة الالكترونية كبديل عن المقاصة اليدوية.

المطلب الثاني:عموميات حول المقاصة الالكترونية

إنّ تطور و زيادة حجم المعاملات المالية و سرعتها بين المؤسسات البنكية جعل من المقاصة التقليدية غير قادرة على تلبية حاجيات القطاع المصرفي،كما جعلها غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك الحديثة،لذلك كانت المقاصة الالكترونية أفضل حل تلجأ إليه البنوك الحديثة في ظل تأدية النظام النقدي.

أولا: مفهوم المقاصة الالكترونية

تسمى كذلك نظام الدفع بالتجزئة أو نظام الدفع المكثف أو العام* Systemde paiement de masse(SPM)، Algerie tele compensation Interbancaire(ATCI) و له تسمية أخرى، نظام الجزائر للتسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجلAlgerie Real Time Settements. و نظام النقد الآلي بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية الجزائرية.[1]

تعرف المقاصة الالكترونية على أنها أداة دفع بين البنوك و أداة إيفاء دين بينها تكرس بواسطة البنك المركزي من خلال التصوير الالكتروني للشيكات المسحوبة على البنوك.[2]

تعرف كذلك على أنها "المعالجة الآلية لوسائل الدفع،تقوم على مبدأين أساسين هما تجريد وسائل الدفع و آلية تبادل البيانات و المعلومات.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام المقاصة الالكترونية أنها نظام يسمح بالمعالجة عن بعد Teletraitement لجميع أوامر الدفع التي يتم تبادلها بصفة مجردة بين البنوك و المؤسسات المالية،و يعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة،بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشيكي و هذا تحت إشراف البنك المركزي.

[1] محمد شايب،**"الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و الاكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري"**،مجلة اقتصاديات المال و الأعمالJFBE،ص218.

[2] فارس فضيل ،**"التقنيات البنكية"**،مطبعة ألموساك رشيد،ط1،الجزائر،2013،ص296.

يقصد بالتجريد هنا هو إلغاء عمليات التبادل الفيزيائية لوسائل الدفع بالتبادل الالكتروني،أي أنه لا يتم تبادل وسائل الدفع بشكلها المادي بل يتم تبادلها افتراضيا عن طريق استعمال الإعلام الآلي لحفظ البيانات المتعلقة بوسيلة الدفع المتداولة(شيك،حوالة...).و بهذا فالمقاصة الالكترونية تسمح بمعالجة مختلف أوامر الدفع دون الحاجة إلى التنقل أو التواجد في مكان المعالجة،و هي نتيجة لعملية النمذجة.

-تهدف عملية النمذجة إلى التحديد المعايير و الإجراءات التنظيمية التي يجب أن تكون معلومة من قبل جميع المؤسسات الائتمان و المتعاملين في السوق،هذه الآلية تسمح بنمذجة الإجراءات لرفع إنتاجية القطاع البنكي و تخفيض تكاليف المعالجة .

تكمن عملية المعالجة لوسائل الدفع وفقا لنظام المقاصة الالكترونية من تخفيض آجال التسوية انطلاقا من يوم تقديم العملية،بعدما كانت تتم في شهر أو أكثر في نظام المقاصة اليدوية.كما تسمح بتخفيض تكاليف المعالجة و التقليص حجم المخاطر المتعلقة بالنظام خاصة المخاطر النظامية ،و تزيد من فعالية أنظمة الدفع.

ثانيا:أهمية المقاصة الإلكترونية

للمقاصة الالكترونية عدة أهمية تتمثل في:[1]

- ✓ تمكين البنوك من تجنب مخاطر نقل الشيكات كما كان يحدث عند إجراء المقاصة اليدوية.
- ✓ إمكانية تحقق البنوك من صحة الشيكات المقدمة للمقاصة و من ثم تقليل فرص تزويرها.
- ✓ تساهم المقاصة الالكترونية في التسيير الأمثل لخزينة البنوك.
- ✓ تجعل من الشيكات التي يتم التقاص حولها،شيكات دفع فورية،يمكن تحصيله بعد المرور بالمقاصة في

نفس اليوم كون المقاصة الالكترونية،و تجرى بصفة يومية.

ثالثا:خصائص نظام المقاصة الإلكترونية

تقوم المقاصة الإلكترونية على مجموعة من الخصائص أهمها:[2]

1نظام واضح و مؤمن ذاتيا: و يقصد به:

***نظام واضح** :فهو يحسب يوميا مقاصة الأرصدة متعددة الأطراف لكل مساهم التي تحول للنظام الإجمالي للتسوية بالوقت الحقيقي**RTGS** المسير من طرف بنك الجزائر من أجل التسوية.

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره،ص ص،296، 297.

[2] معطي سيد أحمد،**"واقع و تأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية"**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر تخصص حوكمة الشركات،جامعة أبو بكر بالقايد،تلمسان،2011-2012، ص ص70،69 .

***نظام المؤمن ذاتيا:**ففي حالة تجاوز الحدود عليا أو سقوف مسموح به لأرصدة متعددة الأطراف المدنية،ينبه القائم بالعمليات من أجل أخذ الترتيبات اللازمة و ذلك من خلال إرسال وسائل تنبيه لمسير النظام،و هو مؤمن ضدّ أخطار الغش بواسطة تقنيات التشفير و ضدّ الأخطار العملية.

2نظام ألي و غير مادي: فهو نظام يرتكز على تبادل المعلومات الإلكترونية و يلغي المبادلات التقليدية للشيكات،و في حولات مبلغ معين من طرف لجنة ما بين البنوك المحدد ب خمسة(05)ألاف دينار جزائري.

3تسوية الأرصدة: الأرصدة المتعددة الأطراف للمقاصة تحسب داخل نظام RTGS في حسابات التسوية للمساهمين تبعا لمبدأ"الكل أو لا شيء".

رابعا:المبادئ العامة لنظام المقاصة الالكترونية: تتلخص مبادئ المقاصة الإلكترونية كما يلي:[1]

- ✓ تجريد السندات من طابعا المادي .
- ✓ تسوية المقاصة على أساس تسجيلات الالكترونية.
- ✓ انعدام التبادل المادي،و ذلك لان القيم يحتفظ بها البنك المسلم،و بما أن غرفة المقاصة لن تجتمع فإن البنوك لن تلتقي فتتبادل السندات المادية.
- ✓ شفافية عمل النظام بالنسبة لكافة المشاركين،إذ أنّ جميع البنوك تعلم بكافة الحوادث التي يتعرض لها

أحد زملائها.

- ✓ يعتبر المبدأ الأهم،و هو التعاون بين البنوك أي تعان المؤسسات المنافسة من أجل ضمان قبول وسائل

الدفع،و توفير خدمة نوعية جيدة للزبائن،و في الأخير الاستفادة من حجم الاقتصاديات العامة.

خامسا: هيئات نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر

يوجد هيئة المتابعة أو لجنة القيادة التي يرأسها نائب محافظ بنك الجزائر و إطارات سامية تمثل البنوك، و تتكفل بتنفيذ المشروع وفقا للتوجيهات الإستراتجية،و تشرف على الهياكل العملية التي تتكون من:[2]

- ➢ **لجنة التفكير:**مكلفة بإعداد دفاتر الشروط،و دراسة الصلاحيات القانونية و تحديد الخصائص

الوظيفية.

- ➢ **لجنة الفرز:**التي تعني بدراسة العروض،و اختيار البرامج و العتاد.
- ➢ **لجنة التنظيم:**و مهمتها تحديد الإجراءات التنظيمية،و تحديد النظام الداخلي لمركز المقاصة الآلية.

[1] عبد العزيز خنفوس،**"العولمة و تأثيرها على الجهاز المصرفي-الجزء الأول"**،دار الأيام للشر و التوزيع،ط1،عمان،2016، ص ص234، 235.
[2] المرجع نفسه ،ص ص،235، 236.

- **لجنة الاختبار و الاستقبال:**تهتم باختيار البرامج و التطبيقات،و كذلك التحقق من تتطابق الأجهزة.

*يمكن تلخيص مهام كل اللجنات السابقة في النقاط التالية:

- إنشاء مقاصة آلية بين البنوك.
- لعب دور مستودع المعطيات المعلوماتية المتبادلة.
- الاتصال المعلوماتي بمقرات البنوك وإدارة البريد و البنك المركزي الجزائري من خلال شبكة إرسال

المعطيات ذات فعالية و مصداقية و أمان.

- التنظيم اليومي لتسوية العمليات في وقت محدد.
- تسيير البرقياتMessagerieالالكترونية بين البنوك.

سادسا:فوائد نظام المقاصة الإلكترونية

تكمن فوائد نظام المقاصة الالكترونية في:[1]

أ- فوائد نظام المقاصة الإلكترونية بالنسبة للبنوك:

- معرفة وضع البنك المالي في الوقت المحدد..
- التوظيف الأمثل الأموال لدى البنوك.
- الحصول على معلومات و إحصائيات دقيقة عن الشيكات من خلال هذا النظام و نظام أرشفة دقيق و

سريع.

- التقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من و إلى البنوك.
- إمكانية الحصول على صورة و بيانات الشيكات بسهولة و يسر.
- يعمل هذا النظام خلال 24ساعة،و بالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

ب- فوائد المقاصة الإلكترونية بالنسبة للعملاء:

- تحصيل قيمة شيك المقاصة خلال نفس اليوم و معرفة نتيجة قبوله و رفضه و أسباب رجوعه.
- إيداع قيمة الشيك في حساب المستفيد خلال نفس يوم التقاصي،زاد ثقة العملاء بالتعامل بالشيكات

المصرفية.

[1] ابتهاج فضل الله الخضر حمودة،**"أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية في زيادة ربحية الوقت"**،بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة،جامعة شندى،السودان،2015،ص ص18، 19.

ج- فوائد نظام المقاصة الالكترونية بالنسبة للموظفين:

- اكتساب مهارات جديدة حيث أنّ نظام المقاصة الالكترونية يوفر مهارات مختلفة من حيث التعامل مع

جهاز الحاسوب و أنظمة الصور و الاستفسار عن فوائد البيانات .

المطلب الثالث:أهداف نظام المقاصة الإلكترونية و تقييمها

للمقاصة الإلكترونية أهداف عديدة بالنسبة لكل من العميل و الموظفين،و كذلك البنك .بالإضافة إلى المزايا العديدة التي تميزها،إلا أنّ هذه الأخيرة لا تخلو من العيوب.و في هذا المطلب سوف نوضح أهداف المقاصة الإلكترونية و تقييمها من خلال مزاياها وعيوبها.

أولا:أهداف نظام المقاصة الإلكترونية

تتمثل أهداف المقاصة الإلكترونية في أهداف تخص العميل و أهداف تخص البنك،بالإضافة إلى أهداف تخص الموظفين.[1]

أ- أهداف تخص العميل:تتمثل في:

- ✓ تحصيل قيمة الشيك في فترة وجيزة.
- ✓ الدقة في تحصيل الشيكات بحيث يتم إرسال بيانات الشيك و صورته عبر قارئ مغناطيسي و ماسح ضوئي.
- ✓ إمكانية الرجوع إلى بيانات الشيك و صورته بسرعة.
- ✓ تشجيع العملاء للتوسع في استخدام الشيكات بدلا عن النقود.

ب- أهداف تخص البنك: تتمثل في:

- ✓ زيادة ولاء العملاء و الموظفين بالنسبة للبنك.
- ✓ رفع كفاءة الأداء المصرفي.

[1] ابتهاج فضل الله الخضر حمودة،مرجع سبق ذكره،ص ص،16، 17.

- ✓ تقليل مخاطر العمليات بالنسبة للشيكات المفقودة و المعادة أكثر من مرة.
- ✓ إمكانية توثيق إجراءات العمل و إدارة الأموال بصورة أفضل.
- ✓ توفير إحصائيات دقيقة عن الشيكات الصادرة و الواردة و المعادة.
- ✓ تسهيل عمليات حفظ الشيكات و استرجاعها.

ج- **أهداف تخص الموظفين:** تتمثل في:

- ✓ اكتساب مهارات جديدة
- ✓ تبسيط الإجراءات المصرفي

و مما سبق يمكن تجلي الأهداف في ما يلي:

- تقليص آجال التحصيل بالمقارنة بالعمليات التي يقوم بها كل بنك.

- ضمان أمن المبادلات لتفادي حدود خسائر أو مشاكل في المحاسبة.

- إمكانية مركزة أرصدة التسوية،إذ يصبح هناك حساب واحدد للتسوية مع رصيد واحد صافي يمكن متابعته مركزيا من طرف البنوك.تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية.

- تمكين البنك المركزي من التحكم و مراقبة الكتلة النقدية.

- تحويل عملية تقاص الشيكات من طريقة آلية متبعة حاليا لتصبح إلكترونية و ذلك خلال فترة وجيزة في نفس تقديم الشيك.[1]

و الشكل التالي يوضح آلية عمل المقاصة:

الشكـــل رقم05: الشكل العام لنظام المقاصـة.

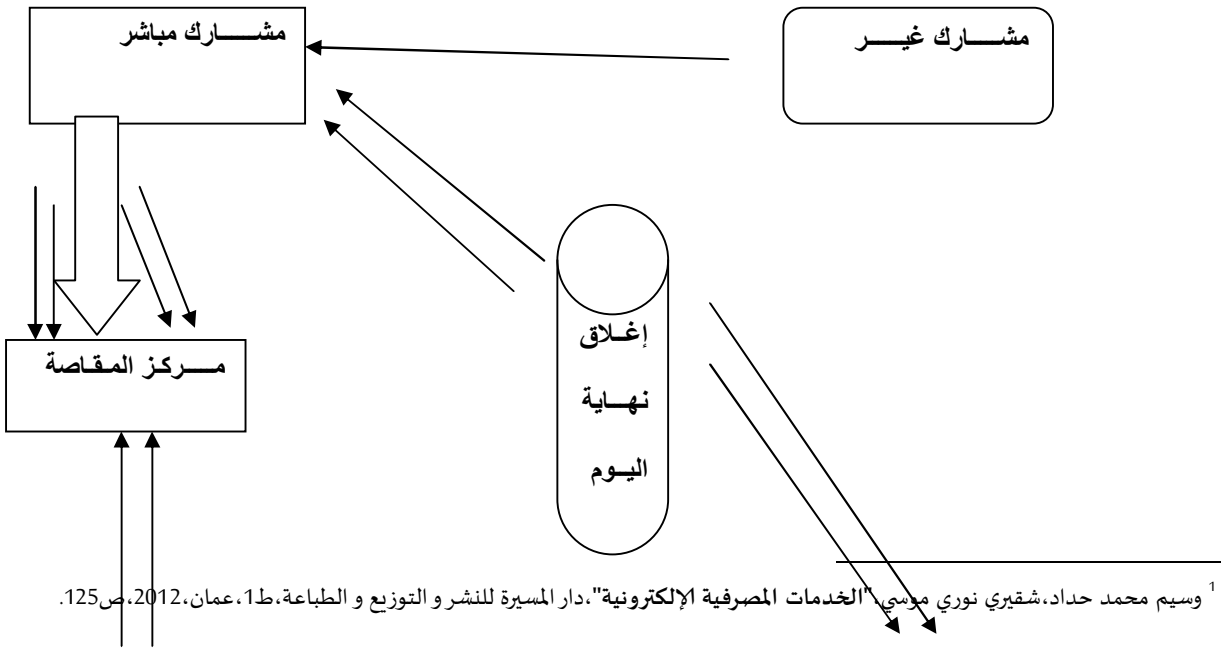

[1] وسيم محمد حداد،شقيري نوري موسى،"**الخدمات المصرفية الإلكترونية**"،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،ط1،عمان،2012،ص125.

نظـــام RTGS	مشتـــرك مبـاشر

المصدر:دحية رباب،"دراسية تحليلية لأداء أنظمة الدفع-حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص59.

ثانيا:تقييم نظام المقاصة الإلكترونية

للمقاصة الإلكترونية مزايا و عيوب تتمثل في:

1- المزايا:

- ربح الوقت عند التحصيل.
- سهولة الاتصال.
- ربح الأرصدة المجمدة بواسطة الآجال الطويلة مسبقا.

2- العيوب:

- عدم التحكم في هذه الآلية لحد الآن.
- نظام المقاصة الحالي فيه عدّة نقائص،و يحتاج إلى دراسة و مراجعة.
- دور الوكالات منحصرة في تلقي المعلومات و تبقى عاجزة في حالة حدوث خلل مركزي.
- وجود مشاكل تقنية.
- عدم تفعيل دور الشركة الضامنة للمخاطر لضمان النزاعات.
- عدم وجود بنك معلومات بأتم معنى الكلمة تلجأ إليه البنوك في رحلة بحثها عن المعلومات.

خلاصة

لقد قدمت وسائل الدفع الحديثة العديد من المزايا التي حرم منها العديد عند استعمالهم الوسائل التقليدية.كما تمكنت من الحد من بعض العراقيل،فقد كان يعرقل نجاح وسائل الدفع غياب النظام قانوني يوحد أحكامها و إشكالية الإثبات كالتوقيع الالكتروني.هذا بالإضافة إلى الجرائم الالكترونية،فكانت لا تقدم الأمان الكامل.

و لكن أدركت البنوك الجزائرية حتمية تحسين خدماتها لاسيما وسائل الدفع التي لا تحتل في الاقتصاد الجزائري الأهمية و المكانة التي تتسم بها الدول العالمية.لذلك فأمام النظام المصرفي الجزائري الكثير من الأعمال و الخطوات الواجب العمل بها.و ذلك لإدخال ثقافة وسائل الدفع الالكترونية حتى تتخلص من استعمال النقود.مثل تحسين خدمات البطاقات البنكية للسحب و الدفع والمقاصة الالكترونية.و لكن يمكن القول أن الجزائر بدأت تتبع خطوات صحيحة نحو تطوير و تحسين أنظمة الدفع.

الفصل الثاني

تمهيد:

نتج عن استخدام أنظمة الدفع في البنوك عدة آثار في كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية،فقد أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد كالاستهلاك و الاستثمار و غيرها كما أثرت من ناحية أخرى بشكل سلبي.كما نتج عن أنظمة الدفع الحديثة آثار متعددة على النظام المالي و البنكي و النظام الاقتصادي و بالتالي التأثير على التعاملات الاقتصادية

و لهذا قد فصلنا هذا الفصل إلى مبحثين:الأول سوف نعرض فيه الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية و أهم مزاياها و عيوبها،و الذي تناولنا في المطلب الأول الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية،أما المطلب الثاني فهو يحتوي على الآثار السلبية لهذه الأخيرة و المطلب الثالث فهو يوضح مزاياها و عيوبها على المتعاملين بها. أما المبحث الثاني فسنعرض فيه الآثار الناتجة عن أنظمة الدفع الحديثة على التعاملات الاقتصادية ،حيث قسمناه إلى ثلاث مطالب ،الأول سنتناول فيه أثر أنظمة الدفع على النظام البنكي،أما المطلب الثاني فهو يوضح الآثار هذه الأخيرة على النظام المالي،و المطلب الأخير فهو يبين أثر أنظمة الدفع الحديثة على التعاملات الاقتصادية.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للبطاقات و أهم مزاياها و عيوبها.

أصبحت البطاقات البنكية ضرورة لا غنى عنها للمواطنين في جميع أنحاء العالم،فقد أصبحت بديلا عن استعمال النقود في المبادلات التجارية،حيث حلت محلها في أصغر الصفقات و أضخمها و في الشراء و الإجارة و التأجير و أصبحت الوسيلة المثلى في الاعتماد عليها في جميع المجالات،كل ذلك ناتج عن ما تحققه من فوائد للمتعاملين بها و الاقتصاد القومي و المجتمع ككل.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الإيجابية لبطاقات البنكية على الاقتصاد القومي

تتمثل الآثار الاقتصادية و الإيجابية للبطاقات البنكية في:[1]

1- الآثار الإيجابية على التمويل.
2- الآثار الإيجابية على الاستثمار
3- الآثار الإيجابية على الاستهلاك.
4- الآثار الإيجابية على المبيعات.
5- الآثار الإيجابية على النقود.
6- الآثار الإيجابية على سرعة دوران النقود.
7- الآثار الإيجابية على التكاليف.
8- الآثار الإيجابية على البطاقة.

1- الآثار الإيجابية على التمويل:

- استخدام البطاقات الائتمانية على وجه العموم يؤدي إلي تقليل التسرب النقدي خارج النظام

البنكي، و هذا يجعل كمية النقود الورقية الموجودة لدى البنوك التجارية ككل أكبر و أقل تذبذبا،مما يعني قدرة السلطات النقدية في البلد بما يتماشى مع السياسات المراد تطبيقها،و عدم التسرب النقدي يمكّن البنوك التجارية من تقديم قروض أكبر،مما يزيد من كفاءة السياسات النقدية التوسعية.

- إن انتشار البطاقات و تحويل الائتمان الخاص ببيع السلع و الخدمات من الشركة المنتجة إلى

البنوك يؤدي لنمو في القطاع المالي و اتجاه الأرباح نحو النشاطات المالية.

- يحقق مصدر البطاقة دخول أخرى غير رسوم من خدمات مساندة مثل بيع بعض السلع بواسطة

[1] أمال زهران،**"الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية"**،جدة،1429ه، ص132.

البريد لحاملي البطاقة أو التأمين،أو الخدمات المتعلقة بالسفر،كشراء التذاكر و عمل في الفنادق و تأجير السيارات.

- يؤدي إلى زيارة حجم السيولة في الاقتصاد لأنه يزيد من قدرة لمؤسسات المالية (المصدرة للبطاقة) والبنوك على خلق الائتمان .

2- الآثار الايجابية على الاستثمار:

- مساعدة الأفراد للحصول على القرض للعمليات وذلك من خلال السحب النقدي.وزيارة النشاط الاقتصادي ،وكثرة العمليات التجارية التي ما كانت لتتم لولا حصول الأفراد على السيولة من البطاقات ، فمن الممكن من الأعمال والمشروعات الصغيرة و المتوسطة في بلدان الغرب أن تبدأ بقرض من بطاقات ائتمانية عن طريق مزية السحب النقدي ،إن حصول الأفراد على السيولة التي يحتاجونها من البطاقات الائتمانية و بطاقات السفر و الترقية يؤدي إلى تقليل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الأفراد .

- إن الضرائب التي تفرض على الشركات الضخمة المصدرة للبطاقات تشكل موردا مهما من موارد الدول،مما يعكس القدرة إنفاقية أكبر لدى الدولة على المشاريع المهمة لمجتمع و خصوصا المشاريع الإنمائية حيث تستمر الأرباح.فقد بلغت الأرباح الفعلية للشركات المصدرة للبطاقات الائتمانية عام 1993 فاقت أرباح الشركات الكبرى المصنعة للسيارات .

- توفر البطاقات البنكية ميزة أخرى في استثمار الفرد لمدخراته في أدوات مالية،بشكل مستقر و يحمل مصاريف البطاقة من دخله المستقبل ،فيتمكن من توزيع ميزانيته بطريقة تحقق له عائدا أكبر.

3- الآثار الايجابية على الاستهلاك:

-إن التعامل بالبطاقات يؤدي إلى توسع السوق و زيادة حجم الطلب على السلع و الخدمات،و ذلك أن المستهلكين سوف يشترون ليس اعتماد على دخولهم،و لكن اعتمادا على مستوى الدخل المتوقع في المستقبل،و اعتمادا على مستوى الائتمان الذي تقدمة له البطاقة،فيزيد حجم المشتريات،كما هو مشاهد في الدول التي تكون فيها سبل الإقراض ميسرة حيث يتوسع أفرادها كثيرا في الشراء،و بالتالي يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات نتيجة لزيادة الطلب الذي ولدته البطاقة مما يزيد معدل الاقتصادي.

- بعض المحلات تمنح خصما لحامل البطاقة ترويجا لمبيعاتهم و جذبا للعملاء من حملة البطاقة،حتى أن بعض المحلات تخصص أوقات محددة لعمل هذه الخصوصيات،لا تستقبل خلالها سوى الزبائن من حملة البطاقات،و هذا يؤدي للتشجيع على الاستهلاك.

4- الآثار الايجابية على المبيعات:

نتيجة لزيادة الطلب المتولد عن البطاقات يؤدي ذلك إلى زيادة حجم المبيعات و قبول التاجر لتعامل بالبطاقة يعني إمكانية جذب شريحة من المستهلكين و زيادة حجم المبيعات.

5- الآثار الايجابية على النقود:

- عندما تستخدم البطاقات البنكية بغرض الإقراض فإن البنك المصدر للبطاقة يمنح العميل قرض عن طريق إضافة رصيد نقدي إلى حساب التاجر،و هذا يعتبر إضافة إلى العرض الكلي للنقود،و على الرغم من أنّ البطاقات ليس جزء من عرض النقود،إلا أنّ استخدامها يمثل توسعا في عرض النقود،فالرصيد الكلي لنقود يعني كل النقود موجودة في التداول ،ففي الوقت الذي يزيد مقدار القرض الذي يمنحه البنك لحامل البطاقة يترتب عليه زيادة في عرض النقود.

- يؤدي انتشار البطاقات إلى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد،لأنها تزيد من قدرة المؤسسات المالية و البنوك المصدرة للبطاقة على توليد الائتمان بدون حدود.

6- الآثار الايجابية على سرعة دوران النقود:

- تتحدد سرعة دوران النقود عن طريق المؤسسات في الاقتصاد و التي تؤثر على الطريقة التي ينظم بها الأفراد معاملاتهم.

- فإذا كان الأفراد يستخدمون البطاقات لإتمام معاملاتهم،فإنهم يستخدمون مقدار أقل من وحدات العملة عند قيامهم بشراء السلع و الخدمات،و بالتالي فإن مقدار النقود المطلوبة لإتمام المعاملات المتولدة سيكون أقل،و هذا بدوره سيؤدي إلى سرعة دوران النقود.

7- الآثار الايجابية على التكاليف:

استخدام البطاقات البنكية يؤدي لخفض تكاليف البنك المركزي في طباعة النقود الورقية و حمايتها، و صيانتها و مراقبتها من التزوير،ذلك أن تكاليف مراقبة التزوير في وسائل الدفع انتقل جزء غير يسير منها من البنوك المركزية إلى الشركات المصدرة للبطاقة،و يحدث ذلك مثلا في خفض تكاليف المقاصات و التسويات المالية،التي تتم مجانيا من البنوك المركزية للبنوك التجارية،و كانت تشكل عبئا ماليا كبيرا عليها.[1]

8- الآثار الايجابية على البطالة:

تساهم البطاقات في تخفيض حجم البطالة من خلال:

أ- تستفيد البلدان التي تتركز فيها الشركات المصدرة لبطاقات في تشغيل كثير من القوى العاملة

[1] أمال زهران ،**الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية**"،مرجع سبق ذكره،ص 135.

المحلية،بسبب الاتصالات التي تتم بين الشركات و التنظيمات المصدرة للبطاقات و مراكز المال العالمية، و المحلات التجارية و الفنادق و الشركات التي تقبل التعامل بهذه البطاقات.[1]

ب- إتاحة العمل لعدد غير قليل من الأفراد الذين يعملون في قطاع البطاقات الدائنية نفسها و في أعمال

المساندة لها (كالمحاسبة و التحصيل،و شراء الأجهزة التي تحتاجها هذه الشركات).

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية للبطاقات البنكية على الاقتصاد القومي

تعتبر البطاقات أداة من أدوات الدفع و التبادل الحديثة و المتطورة،فهي عملية متداولة يتعامل بها فئات كبيرة من أفراد المجتمع كل حسب حاجته،و تنوب عن النقد و لكنها ليست نقدا،و لهذه الأداة آثار اقتصادية سلبية على المجتمع و العملية التنموية، و تتضمن:

1- الآثار السلبية على التمويل.
2- الآثار السلبية على الاستثمار.
3- الآثار السلبية على المبيعات.
4- الآثار السلبية على النقود.
5- الآثار السلبية على سرعة دوران النقود.
6- الآثار السلبية على التكاليف.

1- الآثار السلبية على التمويل:

- تعتبر البطاقات وسيلة من وسائل الائتمان،فإذا لم تحسن البنوك استغلال الجزء غير مستخدم من السقف الائتماني فإنها ستؤدي إلى انهيار البنك و بالتالي إلحاق الضرر بالاقتصاد و العمليات التنموية.

- تؤدي البطاقات إلى التقليل من مدخرات حاملها،و تستقطع جزءا من دخولهم المستقبلية لسداد فوائدها و ديونها، و من المعلوم أنّ الادخار أفضل للاقتصاد و للتنمية من الاستهلاك،خاصة في البلدان التي تستهلك ما تنتج.

- بعض البنوك قد لا تضع رأسمالها كافيا لمواجهة السحب النقدي و الاقتراضي على البطاقات في الحالات الضرورية،مما يشكل خطرا على سيولة البنوك التجارية.

- أدت السياسات المتراخية في إصدار البطاقات إلى زيادة الديون المعدومة التي تفرضها البنوك و الشركات المصدرة للبطاقات كل سنة.[2]

[1] المرجع نفسه،ص136.

[2] أمال زهران،مرجع سبق ذكره،ص138.

2- الآثار السلبية على الاستثمار:

-تؤدي بطاقات الائتمان إلى ارتفاع مديونية الأفراد في المجتمع و تقليل مدخراتهم.فهي تسير الشراء بالأجل،حيث تقدم قرضا متجددا لحاملها هذا يؤدي إلى انخفاض المدخرات الأزمة لعملية الاستثمار لتسديد الديون.

- أهم المشكلات للمصدرين البطاقات الديون المشكوك فيها.

- التنافس بين البنوك قد يؤدي إلى التساهل في منح الائتمان الأشخاص غير المؤهلين ائتمانيا،مما يسبب مشكلات تمويلية تؤثر بدورها على التنمية.

- إن البنوك ستصرف أكثر أصولها على القروض الاستهلاكية بدل صرفها على المجالات الاستثمارية المفيدة للمجتمع.

3- الآثار السلبية على الاستهلاك :

-في بعض المجتمعات و خاصة النامية لا يتوفر الرشد الاستهلاكي عند المشتري،فلا يوجد لديه ميزانية منظمة لاستهلاكه الشهري.أو ترتيب منطقي لاحتياجاته الفعلية،و مع توافر الشراء بالبطاقة تقع هذه الشريحة من المستهلكين في عمليات الشراء غير ضرورية،لسهولة عمليات الشراء في أي وقت،و عدم شعوره بحجم المبلغ الذي ينفقه.

- الوقوع في مشاكل التضخم،زيادة الإنفاق على الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على سلع الإنتاج و هو طلب غير حقيقي،و قد يؤدي في الأجل القصير إلى رفع مستوى السعار نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التوسع في استخدام البطاقات الإقراضية،و التي تؤمن لحاملها أموالا إضافية إذا أضيفت إلى كمية النقد المتداول .

- التوسع في إصدار الائتمان يؤدي إلى زيادة الإنفاق عن الاستهلاك و يشجع عليه بالقدر الذي يفوق الدخول المالية للأفراد مما ينتج عنه مديونية.

4- الآثار السلبية على المبيعات:

قد يؤدي استخدام البطاقات إلى انخفاض المبيعات نتيجة رفض بعض التجار التعامل بها،بسبب ارتفاع العمولة التي يدفعوها لمصدر البطاقة،أمر الذي دفع بعض التجار المتعاملين بالبطاقة إلى رفض سعرين للسلعة،سعر للدفع نقدا،و سعر للدفع بالبطاقة،و ذلك لتعويض خسارتهم على تلك العمولات.

5- الآثار السلبية على النقود:

- لأن الطلب على النقود يكون بدافع المعاملات،أو بدافع الاحتياط ،أو المضاربة.و بما أن البطاقات تستخدم كبديل للنقود لتنفيذ المعاملات فإن الطلب على النقود سينخفض،بالتالي تقبل العمليات الاستثمارية و التنموية لأن الطلب على النقود للمعاملات عبارة عن طلب استهلاكي و ليس استثماري.

- التوسع في إصدار البطاقات يؤدي إلى زيادة عرض النقود،و يضعف قدرة السلطات النقدية على السيطرة على الأسواق المالية،و على أسعار الفائدة و أسعار الصرف،في الحالات التي لا تكون أسواق المال و أسواق النقود فيها متطورة

- أنّ عدم توافر أدوات فعالة للسيطرة على عرض النقود يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار،لوجود ضغوط تدفع الاقتصاد إلى التضخم.

6- الآثار السلبية على سرعة دوران النقود:

إنّ استخدام البطاقات و الدين المترتب على ذلك الاستخدام من أهم العوامل المؤثر في سرعة دوران المال،و يختلف هذا فيما لو استخدم الأفراد النقود أو السحب من الودائع تحت الطلب في دفع أثمان السلع و الخدمات،إذ أن كمية أكبر من النقود تستخدم لإتمام المعاملات المتولدة عند نفس مستوى الدخل النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود.

المطلب الثالث :مزايا و عيوب البطاقات البنكية في الجزائر

لا شك أن انتشار البطاقات البنكية في جميع أنحاء العالم دليل على أن هذه البطاقات تمتاز بمزايا كبيرة خاصة إذا قورنت بوسائط الدفع الأخرى مثل النقود الورقية ،وهذه المزايا مهمة لكل الأطراف التي تدخل في عملها أي مصدر البطاقة و حاملها و قابلها ،و المجتمع ككل،كما لها العيوب مثل وسائل الدفع الأخرى على كل أطرافها .

أولا: مزايا البطاقات البنكية

التعامل بنظام الدفع بالبطاقات لقي نجاحا كبيرا بفضل المزايا و الفوائد التي يوفرها للمتعاملين به والتي عجزت النقود و الشيكات عن تحقيقها لهم ،لذلك فالفائدة العملية لهذه البطاقات عديدة ومتنوعة،وهي مزايا توفرها البطاقة لجميع أطرافها سواء بالنسبة لحاملها،أو بالنسبة لمصدر البطاقة أو التاجر الذي يقبل التعامل بها .

1- مزايا البطاقات البنكية بالنسبة لحاملها

- ✓ تعتبر بطاقة الوفاء ،وسيلة فعالة للوفاء بدلا من الشيكات و النقود و ذلك لسهولة عملها مما

يؤدي إلى قلة تعرضها للسرقة و الضياع الذي يتعرض له العميل عند حمله الشيكات أو النقود .

- ✓ مراقبة المصروفات دون تجاوز الرصيد، حيث يتيح هذا النظام للعميل السيطرة الكاملة على

حسابه دون حصول خلافية بحيث لا يتجاوز الحد الأعلى من حسابه و يكون على إطلاع كامل على أرصدته من خلال هذه البطاقة ،لأن العمليات المحاسبة مفيدة بمبلغ محدد مسبقا و يكون بإمكانه دائما مراجعة مصروفاته و ذلك من خلال الكشوفات الشهرية المرسلة إليه أومن خلال الأجهزة المتواجدة في الفروع.

- ✓ إمكانية منح العميل من طرف البنك المصدر للبطاقة أجلا للوفاء ،وهي مهلة قصيرة في جميع

الأحوال،و يتوفق منحها على ملائمة الأخلاقية و المالية خلال وفترة تعامله مع البنك.

- ✓ تلعب البطاقة دورا هاما بالنسبة للعميل حامل البطاقة من خلال تمكينه من شراء احتياجاته و

سداد قيمته ، بحيث لا يشترط نظام الدفع بهذه البطاقة على الحامل أن يكون حاملا النقود أو الشيك ، لأن الدفع يتم عن طريق البنك الذي يحول قيمة هذه الخدمات من رصيد الحامل إلى رصيد التاجر،مما يجعله مستعدا للشراء في كل وقت لو استجد أي ظرف أو أي طارئ والمهم هو أن يكون رصيده في البنك داكنا أي كافيا لتغطية قيمة المشتريات و الخدمات التي تحصل عليها.[1]

- ✓ تمكن بطاقات الصراف حامل البطاقة في كثير من البلدان أصحاب الحسابات البنكية من

الاتصال على حساباتهم عن طريق الحاسوب مما يتمكن صاحب الحساب من إدارة أمواله والتدقيق عليها و مناقلة الحسابات حتى في غير أوقات الدوام الرسمية.

- ✓ إن بطاقات أمريكان اكسبريس تمكن صاحبها من شراء الشيكات السياحية من أجهزة الصراف الآلي.
- ✓ استخدام البطاقات يقلل من استخدام الشيكات الشخصية المستخدمة في المعاملات اليومية يقلل

التكلفة لحامل البطاقة حيث أنها أعلى من تكلفة رسوم البطاقة .

- ✓ بعد استخدام البطاقات البنكية نمط جديد وضروري من أنماط الحياة،و ذلك بعد وجود نظام الأموال

الإلكترونية و أجهزة الصراف الآلي،حيث يؤدي حامل البطاقة خدماته دون الاتصال الشخصي بموظفي البنك.[2]

2- **مزايا البطاقات البنكية بالنسبة للبنك المصدر للبطاقة :**

- ➢ انخفاض تكاليف البطاقة بحيث يؤدي استخدام البطاقة الوفاء بصفة عامة إلى خفض النفقات

وذلك عن طريق الاقتصاد في استخدام الورق، وكذلك الاقتصاد في الأيدي العاملة في المصارف ،فالعمليات التي كانت مسندة لموظفي المصرف يوكل إلى التجار القيام بجزء منها،من جراء التعامل بالبطاقة 2، ويسند

[1] حسيبة خشة،**"وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري"**، مرجع سبق ذكره،ص ص22، 23.

[2] أمال زهران،**"الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية"**،مرجع سبق ذكره،ص ص105، 106 ،107.

الجزء الأخرى إلى الآلات التي تقوم بمعالجة العمليات بالبطاقة،كما يمثل مردود العمل بهذا النظام مصدر دخل مالي و إيراد قليل الكلفة بالنسبة للمصرف بشكل يحقق ربحا كبيرا يفوق ما يتحمله من نفقات إصدار و تنظيم هذه العملة.

- يشكل نظام الدفع بالبطاقة مصدرا لتطوير الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك،من خلال فتح

مجال المنافسة فيما بينهما،مما يؤدي إلى التنافس و تسابق نحو تقديم أفضل الخدمات للعملاء و جذب عدد أكبر منهم.

- توفير السيولة اللازمة لعمليات التنمية،إذ يتوفر لدى البنك سيولة يمكن أن يستخدمها في

أغراض تجارية مختلفة،و يتمثل في فترة تلقي المدفوعات من حامل البطاقة و تسديد المبالغ إلى التجار.و في بعض الحالات و خصوص الفترات الموسمية يحقق البنك أو الجهة المصدرة دخولا أكثر.

- تطوير الأعمال المصرفية ،و ذلك باكتساب العملاء جدد للبنك،كالتجار الذين يقومون بفتح حسابا لهم

لدى البنك لقيد مستحقاتهم،و إكمال إجراءات البيع بالبطاقة.

- سهولة التسوية المعاملات للبنك مع البنوك الأخرى بواسطة المنظمة العالمية للبطاقة من خلال شبكة

الحاسب الآلي التي تجعل عملية التسوية تتم بدقة و في دقائق معدومة.

3- **مزايا البطاقات البنكية بالنسبة الجهة التي تقبل التعامل بها(التاجر):**

- تعد بطاقة الوفاء وسيلة مشجعة للتاجر الذي يقبل التعامل بها.فهي تجنبه مخاطر إصدار

شيكات بدون رصيد من طرف زبائنه أو قبول عملات نقدية،قد تكون مزورة.أو على الأقل لن يكون مضطرا لقبول الوفاء بعملة أجنبية.

- يفر نظام الدفع بالبطاقة الكثير من الوقت و الإجراءات التي يقتضيها صرف الشيكات و تحصيلها

و إيداع النقود في البنك،إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التجارية الكبرى تقبل العمل بهذا النظام بسهولة تامة،لأنها ترى أنّ التعامل بهذه البطاقات سبيل إلى زيادة الزبائن و العملاء مما يحقق ربح أوفر لها.

- تشكل بطاقة الوفاء حماية للتاجر من تعرض آلات الحساب لديه للسرقة و السطو،مما يوفر له

عامل الثقة و الاطمئنان،كون المبالغ التي تشكل قيمة الخدمات تودع مباشرة في حسابه المصرفي.

- يمثل العمل بالبطاقة ضمانا بالنسبة للتاجر أو المورد في الوفاء من طرف المؤسسة المصدرة سواء

نقدا أو قيدا في الجانب الدائن لحسابه.

- تخفف على التاجر مخاطر للاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره فيأمن من السرقة أو السطو .

تجنب التاجر المخاطر المرتبطة بالشيك مثل الشيك بدون رصيد أو توقيع غي ر مطابق أو مزور.

*يمكن تلخيص مزايا البطاقات البنكية في الجزائر كما يلي:

- أكثر دقة من النقود الورقية.

- مصرفية و إلكترونية و تتمتع برخصة نظامية رفيعة و سريعة الاستعمال.

- بطاقة مرتبطة بالنشاط البنكي.

- يتحصل حامل البطاقة على عمولات.

- الحصول على مشاريع.

- تطوير النشاط التجاري.

- تطوير الخدمات الممنوحة للزبائن.

- تحدد البطاقة بوضوح أهداف البيع.

ثانيا: عيوب البطاقات البنكية

رغم أن الوفاء بالبطاقات الإلكترونية نظام مستحدث إلا أنّ استخدامه يسوده العديد من العيوب مثلها مثل وسائل الدفع الأخرى.

1- عيوب البطاقات البنكية بالنسبة لحاملها:

✓ يؤدي استخدام البطاقات الالكترونية إلى ميل حاملها للإنفاق أكثر،و ما قد يترتب على ذلك من تخطي إمكانيات المادية خاصة أصحاب الدخول المتدنية و هو الأمر الذي ينعكس على نسبة الفوائد بالزيادة.

✓ ضياع البطاقة أو سرقاها يؤدي إلى ضياع النقود المخزنة فيها.

✓ ارتفاع نسبة الفائدة على قروض البطاقات و هذه الفائدة غير مسموح بها للمسلمين،حيث تعتبر من القروض الربيوية.[1]

✓ عدم الخصوصية في الحسابات،ذلك أن المتقدم للحصول على البطاقة و خصوص بطاقات

[1] حسيبة خشة،**"وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري"**،مرجع سبق ذكره،ص25.

السفر و الترفيه لا بد من التوقيع على إعطاء الشركة الحق في التدقيق على أمور مالية كثيرة خاصة به،كما يوقع على أحقية الشركة في إعطاء ما يتوفر لديها من معلومات عن حامل البطاقة إلى الأطراف الأخرى التي ترغب في مثل هذه المعلومات.

- ✓ إذا تأخر حامل البطاقة في سداد الأقساط أو سدد أقل من القسط الواجب فإنه يقع عليه غرامة تأخير.
- ✓ من عيوب البطاقات السفر و الترفيه إشعار حاملها بالغنى الوهمي(ذلك أنه ينظر لها أصل مالي يملكه بدل أن ينظر إليها على أنها أداة مالية لراحة حاملها).[1]

2- عيوب البطاقات البنكية بالنسبة لمصدر البطاقة:

- ➢ عدم وجود رأس مال كاف لمزاجهة السحب النقدي و الإقراض على البطاقات الائتمانية يشكل خطرا على سيولة البنوك التجارية.
- ➢ مدى سداد حاملي البطاقات الائتمانية الديون المستحقة عليهم،فتزيد بذلك نسبة الديون لمعدومة.
- ➢ تنوع طرق الاحتيال و التزوير و الغش في البطاقات،و استغلال استخدام البطاقة في العمل عدة إيصالات مزورة يؤدي إلى تكاليف يتحملها البنك.
- ➢ بعض حملة البطاقات قد لا يستخدمها لفترة طويلة،مما يجعل البطاقات الراكدة لزيادة النفقات على البنك.

3- عيوب الطاقات البنكية بالنسبة للتاجر:

لكي تحصل الجهة التي تقبل التعامل بالبطاقة(أي التاجر) على أهلية التعامل بها لا بد من انصياعها للعديد من الشروط التي تفرضها البنوك التجارية،و التي بدورها خضعت لها مسبقا من قبل الجهات المصدرة للبطاقة،و إن حدثت مخالفة من قبل الجهة التي تقبل التعامل بها،فالبنك التجاري يقوم بإلغاء التعامل بالبطاقة.

*يمكن تلخيص عيوب البطاقات البنكية في الجزائر إلى:

أ- خسائر مالية معتبر.

ب- عرض غير مقبول:

[1] أمال زهران،**"الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية"**،مرجع سبق ذكره،ص ص 113، 114.

- في الداخل بسبب عدم الإقبال على المشروع.
- في الخارج سبب عدم التواصل مع الغير.

ج- كثرة المنتجات:

- المكلفين بالبيع لا يمكنهم معرفة المنتوج المباع.
- الزبائن لا يعرفون ماذا يشترون.

د- معرضة للسرقة و الضياع.

المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن ظهور أنظمة الدفع الحديثة

لقد كان لظهور أنظمة الدفع الحديثة أثر كبير على نمط الحياة الاقتصادية للمجتمعات و الدول.حيث تغيرت أساليب المعالجة القائمة على القنوات اليدوية إلى معالجة آلية،التي تلغي العنصر البشري و بالتالي تقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام.كل هذا ساهم في تطوير النظام البنكي و المالي و النظام الاقتصادي. و هذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر أنظمة الدفع على النظام البنكي

أولا: مفهوم النظام البنكي

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما على أنه:المؤسسات و القوانين و الأنظمة التي تتألف منها و تعمل في ظلها المصارف في ذلك البنك.[1]

أما النظام البنكي:هو مجموعة من المؤسسات المصرفية على رأسها البنك المركزي يحكم سيرها و العلاقات فيما بينها مجموعة من القوانين و التنظيمات و القواعد،هذه الأخيرة منها ما يتعلق بكل مؤسسة على حدا،و هو متضمن في قوانين تأسيسية و التنظيمات الداخلية للبنوك،و منها ما هو مشترك بحيث تلتزم به كل مؤسسات النظام.[2]

و منه فإن النظام البنكي لا يقتصر فقط على المؤسسات،و إنما يشمل كافة الإجراءات و القوانين التي تنظم عمل هذه المؤسسات،من بين هذه الإجراءات أنظمة ووسائل الدفع وكل الأحكام المتعلقة بها.

[1] زياد رمضان،**"الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**،دار وائل للنشر،ط3،الأردن،2006،ص03.

[2] حسين رحيم،**"الاقتصاد المصرفي"**،مكتبة إقرأ للنشر و التوزيع،قسنطينة،2008،ص40.

ثانيا: وظائف النظام البنكي

تتلخص وظائف النظام البنكي في وظائف مؤسساته،و التي يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- تلقي الأموال من الجمهور و منح القروض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور و إدارة هذه الوسائل.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.
- منح الائتمان و إدارة الممتلكات للعملاء و تقديم الاستشارات المالية و الاقتصادية للزبائن لتسهيل نشاطهم.
- التأثير على الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد سواء أخذت صورة الكساد أو صورة التضخم.

*تمثل أنظمة الدفع البنية التقنية القائمة على قوانين و التي تسمح للنقود بأداء وظيفتها كوحدة حساب و وسيلة دفع لسداد الديون بصفة نهائية بين الأعوان الاقتصاديين.يتم تداول النقود في النظام البنكي صفة قانونية من خلال أنظمة الدفع عبر مختلف العمليات،(تحويل،اقتطاع،سحب...)باستعمال كل أنواع النقود الكتابية(الشيكات،الأوراق التجارية و البطاقات).

تقوم أنظمة الدفع بالتسيير الفعال لوسائل الدفع و هي بذلك تؤمن تداول النقود عبر المسار البنكي ،و تمنع حدوث تسرب نقدي أي تداول النقود خارج القطاع المصرفي و ما يترتب عليه فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة.

حيث أن تداول النقود في القطاع الموازي يكون بقيم تختلف عن القيم التي حددها النظام البنكي لها أي (البنك المركزي).

فالبنك المركزي يعد القلب النابض للنظام البنكي،و يمكن تعريفه علي أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة علي باقي البنوك،و بنك الإصدار لان له سلطة إصدار نقد الدولة،و بنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من ذهب و العملات الأجنبية و توجيه السياسة النقدية في الدولة.[2]

كما يعرف على أنه:شخصية اعتبارية عامة مستقلة،تتولى تنظيم السياسة النقدية و الائتمانية و المصرفية و الإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة و تعتبر أموال البنك أموال خاصة.[3]

و منه فإن النظام البنكي يتشكل من بنوك التجارية التي تعتبر من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا،و ترتبط بها أوسع العمليات المصرفية،إذ أن معظم الودائع ترتكز لديها،كما أنّ معظم القروض تمنح من خلالها.و

[1] منير إبراهيم هندي،"**إدارة البنوك التجارية**"،ط3،مصر،2002،ص79.

[2] خالد أمين عبد الله،"**إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**"،دار وائل للنشر،ط1، 2006،ص22.

[3] عبد الغفار حنفي،"**إدارة المصارف**"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،مصر،2002،ص50.

تؤدي معظم الخدمات عن طريقها،و تحتل موجوداتها و مطلوباتها الجزء المهم من موجودات النظام البنكي ككل.[1]

و منه فإن النظام البنكي الفعال هو النظام الذي يقوم بتسيير وسائل الدفع بشكل فعال و تداول النقود في الإطار القانوني لها عن طريق نظام الدفع.

فالبنوك تبحث عن توسيع نشاطها و زيادة دورها في الاقتصاد الوطني بشكل مستمر،فهي تتصف بتقنية دقيقة و متطورة باستمرار،لهذا فهي مدعوة إلى الاعتماد على آخر ما ابتكر العلم من أنظمة الدفع.[2]

المطلب الثاني:أثر أنظمة الدفع على النظام المالي

تعتبر الأنظمة المالية ضرورية لضمان الاستقرار الاقتصادي و المالي في العالم،زاد فيه حجم تدفقات رؤوس الأموال.

يتكون النظام المالي ما لدولة ما من مؤسسات مالية و الأسواق المالية،و التي ترتبط مع بعضها من خلال أحكام و قواعد تنظم عملها،كل هذه المؤسسات و الأسواق المالية و التي ترتبط مع بعضها من خلال أحكام و قواعد تنظم عملها،كل هذه المؤسسات و الأسواق تكّون الإطار العام لتفعيل عمليات الاقتصادية،و تنفيذ السياسات النقدية و تساهم في توجيه الادخار نحو الاستثمار و بالتالي فإنّ صلابة النظام المالي ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.و ضعفه قد يحد من فعالية السياسة النقدية و يساهم في نشر الركود الاقتصادي،علاوة على ذلك فإن أهمية الروابط المالية بين الدول قد تساهم في إمكانية انتقال القصور المالي من دولة إلى دولة أخرى.

و من هنا فإن صلابة النظام المالي لا تؤثر على النظام الاقتصادي للدولة فحسب بل تتعدى إلى دولة أخرى التي تربطها بها علاقات اقتصادية.

تقع أنظمة الدفع في قلب المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسات المكونة للنظام المالي.و منه يمكن القول أن فعالية نظام الدفع المالي تتوقف ع[3]لى توفر نظام الدفع فعال يسهل تبادل السلع و الخدمات و يسمح بـ :

[1] فليح حسن خلف،**"النقود و البنوك"**،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،ط1، الأردن،2006،ص321.

[2] محمود محمد أبو فروة،**"الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الانترنت"**،دار الثقافة للنشر و التوزيع،ط1، 2،عمان،2009، 2012،ص118.

[3] رباب دحية،**"دراسة تحليلية لأداء أنظمة الدفع – حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر"**،مرجع سبق ذكره،ص ص،62، 63.

- تداول وسائل الدفع (نقود ورقية ،معدنية...)
- تحويل العملة.
- القيام بالمقاصة مابين البنوك.

أنظمة الدفع التي تساهم في ضمان سرعة المعاملات المالية و التجارية ضمن بيئة تقنية و قانونية مؤمنة تمثل السبب المباشر في زيادة حركة رؤوس الأموال و تخفيض تكاليف انتقالها و المخاطر المتعلقة بذلك،و تعتبر أهم عامل لأداء الجيد للنظام المالي في أي دولة،و لتطبيق الناجح للسياسات النقدية بها علاوة على ذلك.

أصبح ارتباط نظم الدفع مع مثيلاتها بالدول الأخرى أمرا ضروريا للنهوض بالدولة و لجذب رؤوس الأموال الاجنبية و المستثمرين الأجانب،و في المقابل قد تسمح بانتقال الأزمات بين الدول،لذلك فإن صلابة نظام الدفع يمثل أولوية للاستقرار النظام المالي.

المطلب الثالث:أثر أنظمة الدفع على النظام الاقتصادي

بعد استقرار نظام الدفع كقاعدة أساسية لتحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي و بالتالي استقرار النظام الاقتصادي عموما.هذا الاستقرار له تأثير مباشر على حركية النشاط الاقتصادي،و لذلك تحرص الدول على إيجاد أنظمة دفع فعالة.

الاقتصاديات الحديثة للدول المتقدمة مشروطة بتوفر نظام دفع و تسوية فعال و أمن يضمن كافة المتطلبات الأعوان الاقتصاديين من تحويل أموال و تغطية تكاليف المعالجة العمليات في وقت قياسي.

تدخل أنظمة الدفع ضمن الميكانيزمات النقدية باعتبارها تشكل واحدة من أهم التقنيات المتقدمة و الفعالة المستخدمة من قبل السلطات النقدية،(البنك المركزي،السلطات العمومية).لتخفيض الطلب على السيولة و زيادة سرعة دوران النقود تبعا لزيادة حجم العمليات.

و بالنظر إلى أهميتها و دورها في الاقتصاد،و درجة الخطر المالي التي قد تسببها له،فإن فشل أو ضعف أنظمة الدفع لبلد ما قد يتسبب في عواقب و خيمة للاقتصاد حيث أنها تتسبب في فقدان ثقة الجمهور في نظام الدفع و في النظام البنكي من جهة ،و من فقدان الثقة في النقود بشكل عام أي فقدان النقود لخاصية القبول العام.

خلاصة

اقتصاد الدفع في الجزائر يجد بداية متواضعة لعمليات الدفع الالكتروني،إذ لا يزال استخدامها محدودا. و غياب الإمكانيات التقنية التي تسهل إجراء التعاملات الاقتصادية و التسوية ما بين البنوك و المتعاملين من جميع الأطراف،إذ أنها تحتاج إلى تطوير و تفعيل أنظمتها ،و ذلك عن طريق استخدام تقنيات جديدة بين كل المتعاملين،تأثر بشكل إيجابي على البنوك و بالتالي التأثر على جميع المعاملات. و يبقى التحدي الذي يجب على السلطات المصرفية و المالية أن تواجهه هو قدرتها على تأمين المبادلات المالية الإلكترونية.و هو الأمر المتاح بتقديره من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال عالميا.

و قد كان لأنظمة الدفع الحديثة تأثير على النظام المالي و البنكي و النظام الاقتصادي،فأي فشل في أنظمة الدفع يؤدي إلى فقد ثقة الجمهور في النظام المالي و البنكي،و بالتالي التأثير على التعاملات الاقتصادية.

الفصل الثالث

تمهيد:

لم يعد خافيا على الدول من أهمية الجهاز المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد،في غياب أسواق مالية متطورة في أغلب بلدان العالم.فعمليات سحب و دفع الأموال و التحويلات بين البنوك بلغت نسبة مرتفعة .فما كان على البنوك إلا البحث عن وسائل بديلة تكون أقل تكلفة و أكثر نجاحا،مع توفير المعلومات الكافية للعميل و العملاء.

و بالتالي فإن ظهور البطاقات البنكية باعتبارها وسيلة من وسائل الدفع الحديثة و تعميم التعامل بها في جميع العمليات،و ذلك لغرض الاستجابة أكثر لرغبات الزبائن و العملاء الذين يفضلون دوما التعامل بطرق جديدة تكون أكثر سرعة مع توفر الأمن فيها.و بينما دول العالم تحتل الصدارة في إصدار البطاقات و التعامل بها في جميع المعاملات تبقى الجزائر تعاني من تأخر من مواكبة التطورات الحاصلة فالبنوك الجزائرية لا تزال تعاني من تخلف في استخدام هذه البطاقات.

و لذلك ففي هذا الفصل جمعنا إحصائيات حول إصدار و استخدام البطاقات البنكية في أماكن مختلفة.فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتمثل المبحث الأول في تقديم عموميات حول بطاقات البنكية،أما المبحث الثاني فقد عرضنا فيه انتشار البطاقات البنكية في دول مختلفة،و المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة انتشار البطاقات البنكية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول البطاقات البنكية

لعل البطاقات المالية المتوفرة حاليا في المؤسسات الحكومية تعتبر غير كافية لتعامل بها على المستوى الدولي لبعض البلدان،بالرغم من أنه لبعض البنوك أن تجعل من بطاقتها المالية الدولية للدفع و السحب عن طريق التعامل مع الهيئات المالية.

المطلب الأول: مفهوم و مواصفات البطاقات البنكية

تعد البطاقات البنكية من أبرز التطورات التي عرفها النظام المصرفي،فتعد هذه الأخيرة وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية،و لذلك انتشر استعمالها بشكل كبير في العالم.

1- **تعريف البطاقات البنكية:**هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية و مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه

بدلا من حمل النقود،فهي بطاقة بلاستيكية الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها و شعارها و توقيع حاملها،و رقمها و اسم حاملها و رقم حسابه و تاريخ انتهاء الصلاحيته.[1]

2- **مواصفات البطاقة البنكية:** لقد تم وضع مواصفات معتمدة دوليا للبطاقات البنكية،تتمثل في كونها

بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل ذات مقاييس محددة وفقا للمعيار ISO 7810،و هي بطول يقدر بـ85.6 ملم،و عرض 53.98ملم و سمكها0.76ملم.

و تحتوي هذه البطاقة على شريط يستعمل في عمليات السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية" DAB"و كذا الرقابة الالكترونية تستخدم في عمليات الدفع على مستوى نهائي الدفع الالكترونيTPE عند التجار،كما أن هذه البطاقة تحمل المعلومات التالية:

- رمز تعريفي للمصدر و كذا الشبكة.
- إثبات هوية صاحبها (الاسم،اللقب،الإمضاء،التسجيل الالكتروني للمعلومات الخاصة بالهوية البنكية

لصاحب البطاقة على الشريط المغناطيسي و الرقاقة الالكترونية).

- رقم البطاقة و تاريخ نهاية الصلاحية.
- عنوان البنك المصدر للبطاقة.

و الشكل التالي يوضح مواصفات البطاقة البنكية:

[1] سليمة مغني ،"**وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي و الجزائر خاصة**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،تخصص إدارة أعمال ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة،2014/2013.ص42.

الشكل رقم06: رسم توضيحي لمواصفات البطاقة

وجه البطاقة:

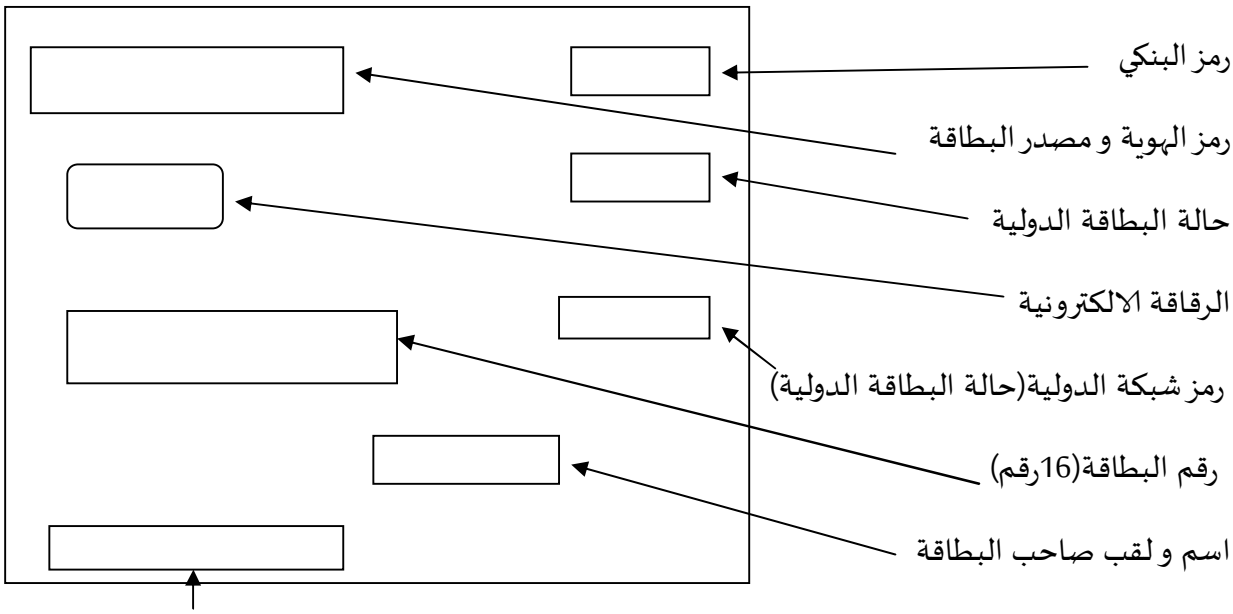

المصدر: بورزق ابراهيم فوزي،"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "CPA""مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر،شعبة العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر 2008/2007 ،بالاعتماد على شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية مابين البنوك SATIM، ص64.

ظهر البطاقة:

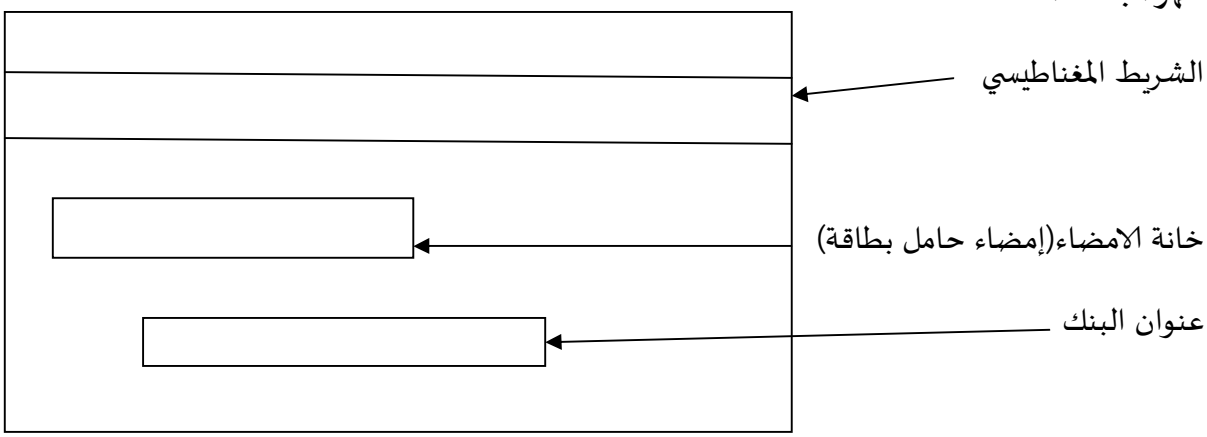

المصدر: " المرجع نفس ،ص64.

المطلب الثاني:أهم البطاقات البنكية المتعامل بها

أصبحت البطاقات البنكية الأكثر استعمالا في العالم في مجال المعاملات،حيث أن 80%من البطاقات الصادرة في سنة2004 من قبل المؤسسات المصرفية،و نهاية سنة 2005تجاوزت هذه النسبة 90%و يعود نجاح و فعاليتها إلى مصدري البطاقات MASTER CA RD،VISA.

1- **أنواع البطاقات البنكية:**كما هناك نوعين من البطاقات التي يتم إصدارها في في نظام الدفع بالبطاقة البنكية،و يتعامل بها في البنوك الجزائرية و هي،

❖ **البطاقة الكلاسيكية:**هي بطاقة توفر خدمات الدفع و السحب البنكي و هي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها كل بنك،كمداخيل الزبائن.

❖ **البطاقة الذهبية:**و هي مقترحة من قبل البنوك إلى الزبائن،و يتم اختيارهم و فق لشروط محددة،و بالإضافة إلى خدمات الدفع و السحب فإن هذه البطاقة توفر خدمات إضافية.

2- **مواصفات البطاقات:**الجدول التالي يوضح مواصفات البطاقات البنكية.

الجدول رقم 02:يوضح مواصفات البطاقات البنكية للسحب و الدفع

البطاقة البنكية للسحب و الدفع CIB الكلاسيكية Carte CIB Classique	البطاقة البنكية للسحب و الدفع الذهبية Carte CIB Cold
- بطاقة ذات لون أزرق. - نفس الهيئة الخارجية للبطاقة لكل البنوك مع تغير رمز البنك فقط. - بطاقة ذات شريط مغناطيسي و رقاقة الكترونية. - بطاقة موجهة إلى أفراد ذوي الدخل متوسط. - في حالة الضياع أو السرقة لا يتم تعويض البطاقة بسرعة. - سقف السحب و الدفع منخفض. - لا يمكن استعمالها عند انعدام الارتباط مع الموزع المركزي.	- بطاقة ذات لون ذهبي. - نفس الهيئة الخارجية للبطاقة عند كل البنوك مع تغير رمز البنك فقط. - بطاقة ذات شريط مغناطيسي ورقاقة الكترونية. - بطاقة موجهة إلى ذوي الدخل المرتفع. - في حالة السرقة أو الضياع يتم تعويض البطاقة في أجل 48ساعة. - سقف السحب و الدفع المرتفع. - إمكانية استعمالها في حالة انقطاع الاتصال مع الموزع المركزي لكن في حدود مبلغ معين و في عمليات

	الدفع فقط.

المصدر:بورزق ابراهيم فوزي،مرجع سبق ذكره،ص145.

المطلب الثالث :وظائف البطاقات البنكيةCIB

تعدد مصدري البطاقات البنكية أدى إلى ظهور أنواع كثيرة منها تختلف باختلاف وظائفها و مجالات استخدامها و سعي كل مصدر لهذه البطاقات إلى تطوير الخدمات التي يقدمها.

وتتمثل أهم الوظائف في مايلي:[1]

الفرع الأول :وظيفة السحب Retrait

إن السحب بالبطاقة البنكية يتم عن طريق الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB) Distributeur Automatique De Billets أو عن طريق الشباك الآلي للبنوك(GAB) Guichet Automatique De Banque ،حيث أن هذا الأخير GAB بالإضافة لعمليات السحب،يعطي لحامل البطاقة إمكانية الدخول إلى حسابه البنكي أو طلب دفتر شيكات و أيضا القيام بعمليات تحويل و معرفة الرصيد.

الفرع الثاني:وظيفة الدفعPaiement

هو عبارة عن عمليات تحويل للأموال مع عدم تجاوز سقف معين أي قيم محددة و هذا التحويل يتم من زبوم إلى تاجر أو المورد مقابل قيم السلع المشتراة أو الخدمات المؤداة و هنا نميز:

- **الدفع الجواري:Paiement à Proximite** :حيث يكون كل من التاجر و الزبون حامل البطاقة في نفس

الموقع وجها لوجه.

- **الدفع عن بعد: Paiement à distance:** و يتم فيه الدفع لقيم السلع و الخدمات التي تم اختيارها عن

بعد(تم رؤيتها في التلفاز،المجلات...)و يتم الدفع عن طريق الهاتف أو الرسائل أو الانترنت،و ذلك بإعطاء الاسم و اللقب المدونان على البطاقة بالإضافة إلى رقم البطاقة و تاريخ نهاية الصلاحية.

- **الدفع الآلي:Paiement Automatique** :و هو عبارة عن دفع مقابل مشتريات دون وجود التاجر حيث

[1] بورزق ابراهيم فوزي،"**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي**"مرجع سبق ذكره،ص ص73، 74.

يتم التعامل مباشرة مع الآلة،مثل الدفع في بعض المحطات البنزين،شراء تذاكر السفر بالطائرة أو القطار.

و حسب البنك المركزي الأوروبي BCE فإن عمليات الدفع بواسطة البطاقات البنكية تمثل 33% من مجموع الدفع أو المعاملات الوطنية و الدولية التي تمت في أوروبا سنة2002.

الفرع الثالث: خدمات تكميلية Les service complémentaires:هذه الخدمات هي مقترحة من قبل مؤسسات المصدرة للبطاقات البنكية لصالح حاملها بهدف جذبهم،و هي تختلف من مؤسسة لأخرى حسب أهمية صاحب البطاقة،حيث أنها تشمل على خدمات التأمين،المساعدة،التخفيضات...

المبحث الثاني:انتشار البطاقات البنكية في العالم

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا أهم المناطق التي يتم فيها التعامل بالبطاقات البنكية،حيث أنها واسعة الانتشار و أهم ما شجع هذه الدول على التعامل بها في جميع المعاملات هو قبولها العام سواء من المواطن أو التجار أو البنوك،مما أدى إلى انتشار ثقافة التعامل بهذه الوسيلة.

المطلب الأول:تداول البطاقات البنكية

أصدرت منذ الخمسينيات ملايير بطاقات بنكية و الشيكات و بطاقات الوفاء،ففي أوروبا مثلا يستعملونها بكثافة كبيرة .

و المنحنيات التالية توضح نسب استخدام مختلف وسائل الدفع في أوروبا و مدى انتشار البطاقات البنكية:

الشكل رقم07: نسب استعمال الشبابيك و الموزعات الآلية لسحب النقود في البلدان الأوروبية

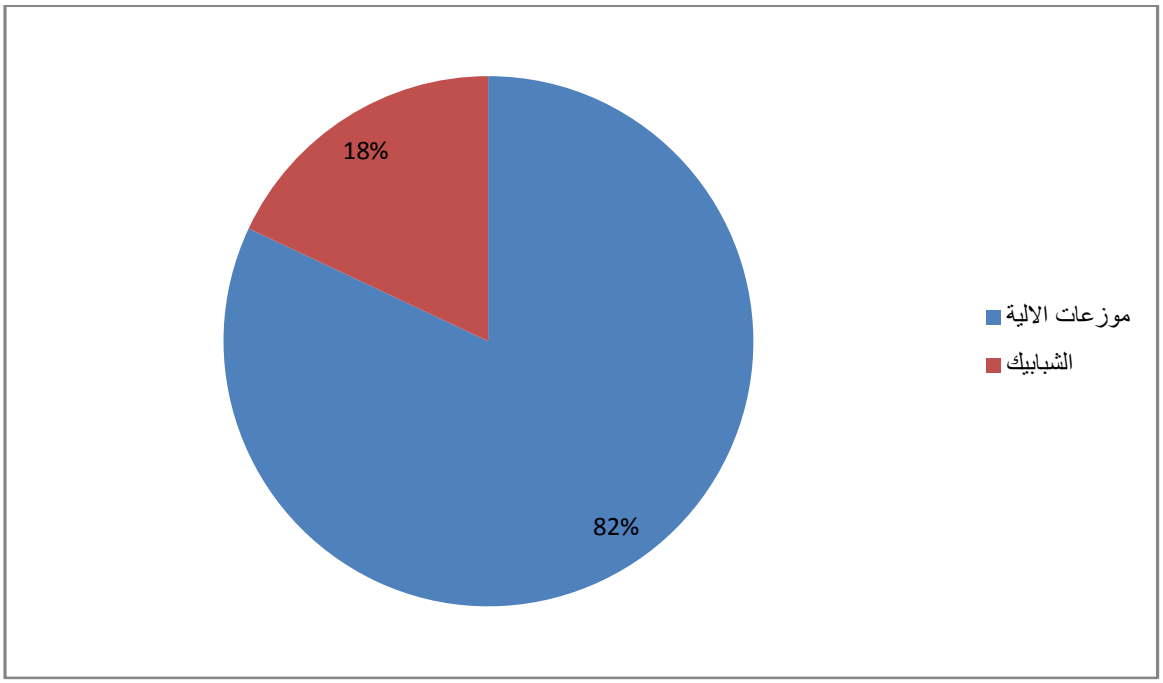

المصدر:طافر زهير،بوترفاس الهاشمي،"واقع البطاقات الاتمان في الجزائر"،المركز الجامعي ببشار،ص06.

من خلال الدائرة النسبية نلاحظ مدى استعمال الدول الأوروبية لبطاقات الائتمان لسحب النقود من الموزعات الآلية "DAB"،و هم يفضلون هذه الأخيرة عن الشبابيك،و هذا ما يعكس فعالية و نجاح الموزعات الالية في اوروبا.أي أن الموزعات تشتغل بصفة عادية و لا تعاني من أي مشاكل أو صعوبات و هذا ما يزيد من استعمال البطاقات الالكترونية و تشجيع المستهلكين على اكتسابها.

أما المنحنى التالي يوضح نسب استعمال مختلف وسائل الدفع في البلدان الأوروبية.

الشكل رقم08 :نسب استعمال مختلف وسائل الدفع في البلدان الأوروبية

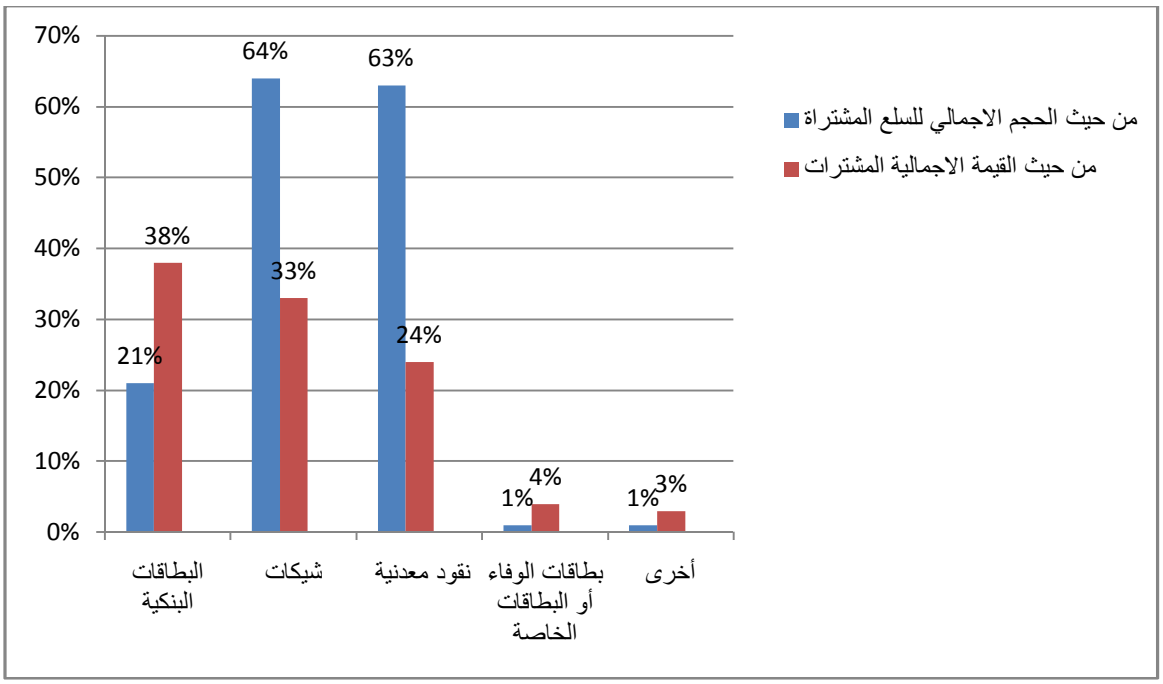

المصدر:طافر زهير،بوترفاس الهاشمي،مرجع سبق ذكره،ص07.

المنحنى أعلاه عبارة عن أعمدة بيانية تمثل حجم المشتريات و قيمتها الإجمالية المقتناة بوسائل دفع مختلفة، فالبطاقات البنكية تتصدر الريادة من حيث القيمة بنسبة تساوي38%،هذا يعني أن المستهلك الأوروبي يفضل الدفع باستعمال البطاقات الائتمان لاقتناء السلع التي تكون أسعارها مرتفع، وذلك لتجنب تنقلهم بمبالغ كبيرة.أما النقود المعدنية و الورقية فهي تحتل المرتبة الأولى فيما يخص استعمالها لاقتناء المشتريات من حيث الحجم بنسبة تساوي63% من الإجمالي.

كما تختلف نسب استعمال وسائل الدفع في أوروبا كذلك حسب أساليب شراء مختلفة.و المنحنى التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم09: نسب استعمال وسائل الدفع في أوروبا حسب أساليب شراء مختلفة.

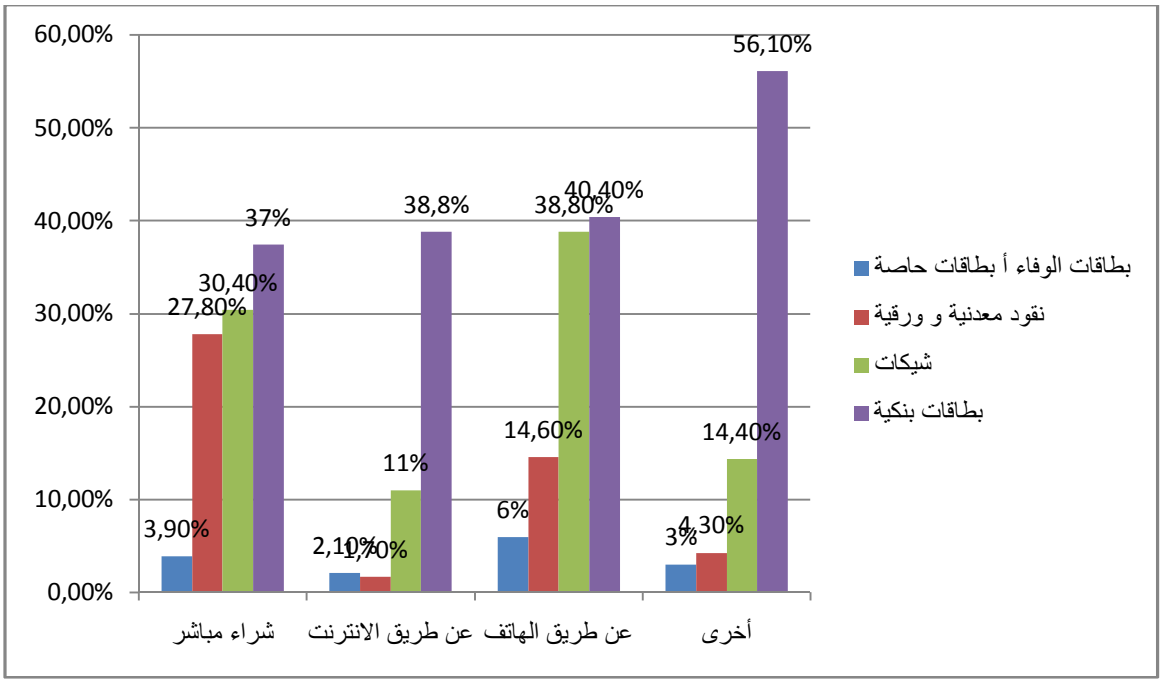

المصدر:طافر زهير ،بوترفاس الهاشمي،مرجع سبق ذكره،ص08.

يمثل المنحنى أعلاه مقارنة بين نسب استعمال مختلف وسائل الدفع حسب أساليب شراء مختلفة.فنلاحظ أن البطاقات البنكية تحتل القمة و الصدارة باعتبارها وسيلة دفع مفضلة في شراء السلع عبر الأنترنت،أما الشراء عن طريق الهاتف،أما الشراء عن طريق الهاتف و شراء المباشر فإنها كذلك احتلت المرتبة الأولى و حققت نجاحا أكبر من وسائل الدفع الأخرى.

المطلب الثاني:إحصائيات حول البطاقات البنكية VISA /MASTAR CARD

فيما يخص البطاقات البنكية الدولية فإن90% من العمليات البنكية تتم بنوعين من البطاقات هي بطاقات VISA و MASTARCARD،و لكي نبين حجم قبول البطاقات البنكية فإننا سنقوم بدراسة هتين البطاقات الأوسع انتشارا.

1- إحصائيات خاصة بالبطاقة الدولية Visa و Mastar card في الولايات المتحدة الأمريكية:

الجدول التالي يمثل أهم الإحصائيات الخاصة بالبطاقات البنكية و التعاملات التي تمت بها في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم03 :إحصائيات خاصة بالبطاقات الدوليةVisa و Mastar card و التعاملات التي تمت بها في الو م أ سنة 2004.

	بطاقةVisa	بطاقةMaster card	المجمـــــــوع
الحجم الكلي للتعاملات(مليار)	1265	695	1960
عمليات الدفع(مليار)	978	625	1504
عمليات السحب(مليار)	287	169	456
المجموع الكلي للعمليات(المليون)	18665	8015	26680
عمليات الدفع(مليون عملية)	16536	7416	23925
عمليات السحب(مليون عملية	2129	599	2728
عدد البطاقات(مليون بطاقة)	458	338	796

المصدر:بورزق ابراهيم فوزي،"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي"،مرجع سبق ذكره،ص103.

من خلال الجدول فإن عمليات الدفع بالبطاقة البنكية تمثل 77% من إجمالي النشاط و أن معدل استعمال البطاقة هو34 عملية في السنة منها 30عملية دفع و04عمليات سحب،كما أن حامل البطاقة يصرف عن طريق البطاقة ما قيمته 1889مليار و يسحب ما قيمته 572مليار سنويا.حيث أن كل عملية دفع تكون بمعدل 62مليار و كل عملية سحب قيمتها المتوسطة167مليار.

2- إحصائيات خاصة بالبطاقة الدوليةVisa و Mastar card في أوروبا

الجدول التالي يوضح إحصائيات خاصة بالبطاقة الدولية:

الجدول رقم04: إحصائيات خاصة بالبطاقة الدوليةVisa و Master card و التعاملات التي تمت بها في أوروبا سنة2004.

	بطاقةVisa	بطاقةMaster card	المجموع
الحجم الكلي للتعاملات(مليار §)	1243	1495	2738
عمليات الدفع(مليار§)	766	670	1436

عمليات السحب(مليار§)	477	825	1302
المجموع الكلي للعمليات(مليون)	14677	15055	29732
عمليات الدفع(مليون عملية)	10522	9299	19821
عمليات السحب(مليون عملية)	4155	5756	9911
عدد البطاقات(مليون بطاقة)	297	368	665

المصدر:نفس مرجع ،ص104.

من خلال الجدول نلاحظ أن عمليات الدفع البنكية تمثل نسبة52% من إجمالي العمليات التي تتم بالبطاقات،فأغلب عمليات الدفع التي يقوم بها حامل البطاقة بنكية بمعدل2159مليار،و أغلب عمليات السحب يعادل1957مليار سنويا.

و المنحنيات الآتية توضح عدد البطاقات البنكية و المتداولة و العمليات التي تمت بها في سنة2004 في الو م أ و أوروبا.

الشكل رقم10: يوضح معطيات الجدول في شكل منحنى يوضح عدد البطاقات البنكية Visa و Mastea card في أوروبا و الو م أ سنة2004.

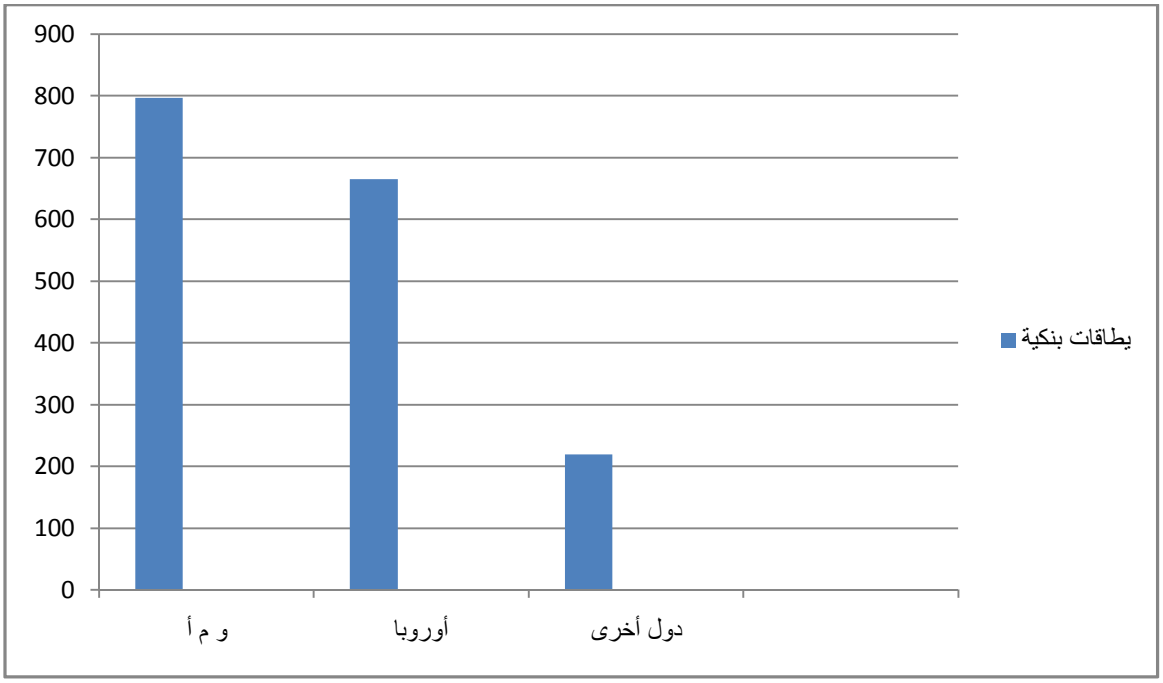

المصدر:من إعداد طالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم03و 04.

من خلال المنحنى فإننا نلاحظ أن تداول البطاقات البنكية في الو م أ له القيمة الأعلى حيث بلغت796مليون بطاقة سنة2004،و هذا راجع إلى تفضيل المواطن الأمريكي التعامل بالبطاقة البنكية.

أما المنحنى التالي فهو يمثل عدد التعاملات بالبطاقات البنكية في الو م أ و أوروبا في سنة2004.

الشكل رقم11: يوضح عدد التعاملات بالبطاقات البنكية في الو م أ و أوروبا في سنة2004.

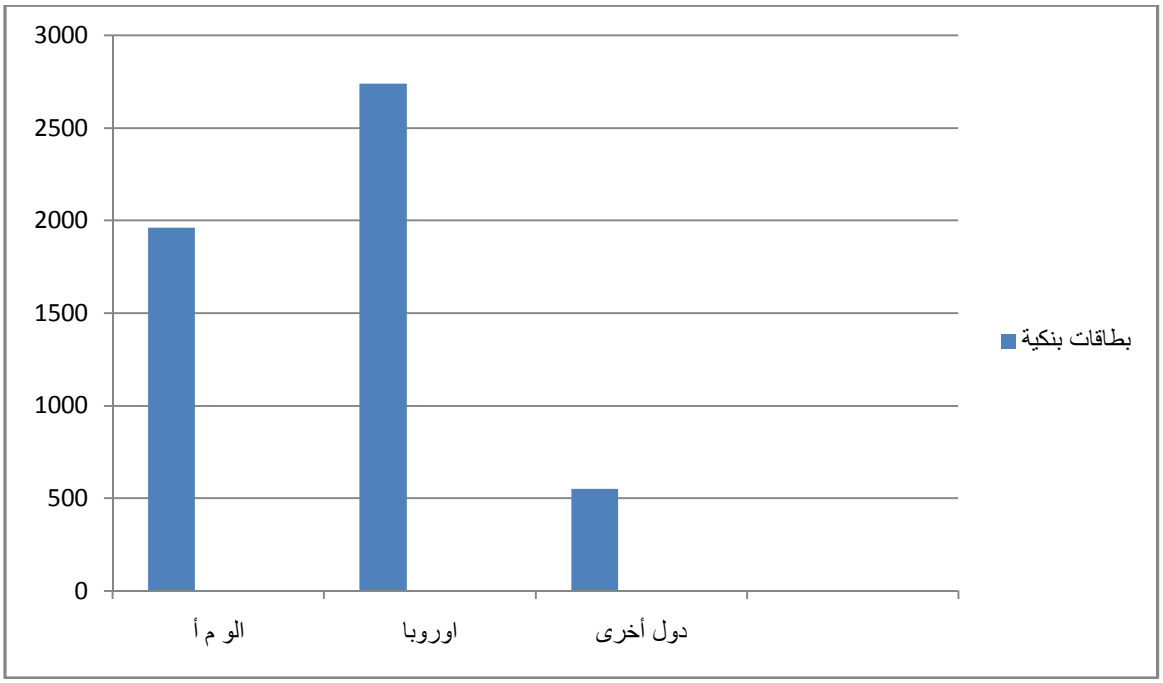

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم03و04.

المبحث الثالث:انتشار البطاقات البنكية في الجزائر

لقد تأخرت الجزائر كثيرا في وإصدار والتعامل بالبطاقات البنكية، مع أن الكثير من الدول المجاورة سبقتها لذلك.بالرغم من أنه كان بإمكان بعض البنوك أن تجعل بطاقاتها دولية للدفع.

الطلب الأول:إصدار البطاقات البنكيةCIB في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة بعد استحداث المقاصة الالكترونية و تعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية و البريد في الجزائر.

1- **بداية استخدام البطاقات البنكية CIB** :الجدول التالي يوضح بداية استخدام البطاقات البنكية من طرف مختلف الهيئات المالية في الجزائر.

الجدول رقم05:تواريخ استخدام البطاقات البنكية من طرف مختلف الهيئات المالية

الهيئات المالية	البطاقات البنكية	البطاقات البنكية قبل انشاء شركة SATIM[1]
بنك الخارجي الجزائريBEA	1999	1998
بنك البركة الجزائري	2000	1994
القرض الشعبي الجزائريCPA	2000	1989
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP	_	_
بنك التنمية المحليةBDL	2002	_
البنك الوطني الجزائريBNA	2001	1989

المصدر:لوصيف عمار،"استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص التحليل و الاستشراق الاقتصادي،جامعة منوري قسنطينة،2009/2008،ص176.

بعد سنوات من وجود شركة SATIM و رغم الجهود المبذولة أيضا من أجل تطوير النقود في البنوك الجزائرية إلا أن معظمها باءت بالفشل.

2- **إحصائيات حول إصدار و التعامل بالبطاقات البنكيةCIB** :سنعرض فيما يلي بعض الإحصائيات

الخاصة بإصدار البطاقات البنكية للسحب و الدفع بالإضافة إلى إحصائيات خاصة بعدد عمليات السحب التي تم القيام بها بواسطة البطاقة لمجموع البنوك المشاركة في العملية البنكية.و تجدر الإشارة إلى أن المرحلة التجريبية رغم أن المدة المحددة لها كانت 06أشهر،إلا أنها دامت لمدة أطول إلى غاية 15أكتوبر2007.بعدها تقرر الانطلاق في عملية التوسع و الانتشار عبر الوطن،إلا ان القرض الشعبي الجزائريCPA هو البنك الوحيد الذي نجح،و هذا راجع للتقدم الملحوظ المسجل لدى هذا البنك في مجال النقد الآلي،و التجربة المكتسبة مع

[1] **SATIM** :شركة آلية لتأدية الصفقات البنكية و النقدية و التي انشأت في مارس1995 من طرف البنوك التجارية،و التي يتكفل بتطوير وسائل الدفع بوضع نظام دفع الكتروني في متناول البنوك و بريد الجزائر،كما تقوم بوضع و صيانة الشبابيك و الموزعات الآلية لنقود.

البطاقات الدولية Visa و Master card،أما بريد الجزائر ALP انسحب من عملية إصدار بطاقة السحب و الدفع عندSATIM و،و أصبح يصدر بطاقاته لوحدة.

و من المهم الإشارة إلى ضعف نسبة استعمال البطاقة البنكية في عمليات السحب،لكن رغم ضعف استعمال البطاقة في عمليات السحب النقدي إلا أن نسبة استعمالها في تطور مستمر.

لعل ضعف استعمال البطاقة البنكية في عمليات السحب راجع إلى عدة عوامل منها قلة عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية و عدم توزيعها بشكل فعال.

و الجدول التالي يوضح عدد معين من الموزعات الآلية لنقود DAB

الجدول رقم06: عدد البطاقات الصادرة عن البنوك العمومية و عدد موزعات الآليةDAB في سنة 2005.

البنك	عدد البطاقات	عدد الموزعاتDAB	عدد البطاقات/عدد الموزعات الآلية
البنك الوطني الجزائريBNA	7000	29	21438
القرض الشعبي الجزائريCPA	8000	20	400
البنك الخارجي الجزائريBEA	7000	28	250
بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	4400	10	440
بنك التنمية المحليةBDL	2000	04	500
صندوق الوطني للتوفير و الاحتياطCNEP	61	03	2033
بريد الجزائرCCP	221539	150	66753
المعدل	25827.83	4417	37964

المصدر:طافر زهير،بوتلرفاس الهاشمي،واقع البطاقات الائتمان في الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص14.

من خلال الجدول فإن هذه الإحصائيات تشير إلى أن نسب تتراوح بين 240و660 تقريبا،أي بمعدل

يقارب380بطاقة مقابل كل موزع آلي،و البريد الجزائر يعبر بشكل كبير عن النقص الفادح في الموزعات الآلية،و يمكننا القول أن هذه الإحصائيات تبين فشل المشروع نوعا ما،و أنّ عدم نجاح هذه التجربة في الجزائر راجع جزئيا إلى نقص في عدد الموزعات الآلية.

3- **عدد البطاقات البنكية للسحب و الدفع منذ2005:** منذ بداية إصدار البطاقات البنكية للسحب و

الدفع سنة2005،سجل انضمام 3بنوك خاصة هي(Société Gènerale Algèrie (SGA ، و البنك الوطني بارياBNP، و البنك العربي الخليجAGB إلى الشبكة البنكية للنقد الآلي،و الجدول التالي يمثل معطيات حول لإصدار البطاقات البنكية لكل البنوك.

الجدول رقم07: يوضح إصدار البطاقات البنكية CIBمن سنة 2005إلى سنة2007.

الهيئات المالية	إصدار البطاقات سنة 2005			إصدار بطاقات سنة 2006			إصدار بطاقات سنة 2007			مجموع كل بنوك
	بطاقة سحب فقط	بطاقة سحب و دفع كلاسيكية	بطاقة سحب ودفع ذهبية	بطاقة سحب فقط	بطاقة سحب ودفع كلاسيكية	بطاقة سحب ودفع ذهبية	بطاقة سحب فقط	بطاقة سحب ودفع كلاسيكية	بطاقة سحب و دفع ذهبية	
BNA	125	2416	104	5	146	07	19	473	35	3330
BEA	7536	2240	264	27	2481	190	00	654	87	13479
BADR	0	646	127	00	1577	192	00	331	114	2987
CPA	3624	13462	1637	711	25698	4410	00	28431	4527	82500
AL BARAKA	0	15	00	1637	42	00	01	17	00	75
ALP(CCP	10261	707	130	00	804	159	00	24	24	387694
BDL	02	1628	349	130	6647	607	00	3177	405	12815
SGA	00	1101	180	349	3913	230	5789	4463	185	17583
CNEP	00	73	24	180	914	23	02	1066	16	2118

CNMA	00	02	53	24	00	00	00	00	00	55
BNP	00	00	00	53	248	29	00	4489	1170	6010
AGB	00	00	00	00	00	00	294	00	00	1149
المجموع	113828	22290	2868	28668	42470	5847	6105	43125	6563	529795
	139056			334946			55793			

المصدر:بورزق إبراهيم فوزي،"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي"،مرجع سبق ذكره،ص147.

من خلال الجدول نلاحظ أن بريد الجزائر ALP لديه أكبر عدد من البطاقات الصادرة باختلاف أنواعها،إلا أن أغلبية البطاقات هي بطاقات سحب فقط،و هذا راجع إلى تخصصها في وظيفة السحب دون وظيفة الدفع،أما القرض الشعبي الجزائري و الذي يحوز على67603 بطاقة على مدى السنوات2005، 2006، 2007 أغلبها بطاقات سحب و دفع بنكية ،و توقفها نهائيا عن إصدار بطاقات السحب منذ الثلاثي الثاني من ستة2006.كما نلاحظ تراجع عدد البطاقات سنة2007 بالنسبة لسنة2006،و هذا راجع إلى انسحاب بريد الجزائر من SATIM،و قيامه بإصدار بطاقاته بنفسه.و التي تعتبر بطاقة سحب فقط.

الجدول رقم08: يوضح أرقام متعلقة ببطاقات السحب و البنوك العمومية التي تصدرها.

الهيئات المالية	عدد الوكالات أو الفروع	عدد العمال	عدد الحسابات	عدد البطاقات	عدد الموزعات الآليةDAB
BNA	216	5609	224439	7000	29
CPA	135	4293	139925	8000	20
BEA	86	4221	57860	7000	28
BADR	315	7018	279430	4400	10
BDL	170	3364	753	2000	04
CNEP	187	4700	2970025	61	03
CCP	3200	_	5471383	221539	150
المجموع	1109	29205	_	25000	244

المصدر:طافر زهير،بوترفاس الهاشمي،"واقع بطاقات الائتمان في الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص11.

من خلال الجدول فإننا نلاحظ أنّ اكثر البطاقات صادرة عن بريد الجزائر و ذلك لانتشار عدد الفروع و الوكالات الخاصة ببريد الجزائر مقارنة بالبنوك الأخرى.

و لكن إذا قارنا معطيات الجدول مع المنحنيات الآتية فإننا نلاحظ عدم التوازن بينهم.

الشكل رقم12: يوضح نسب استخدام البطاقات الصادرة في سنة2004.

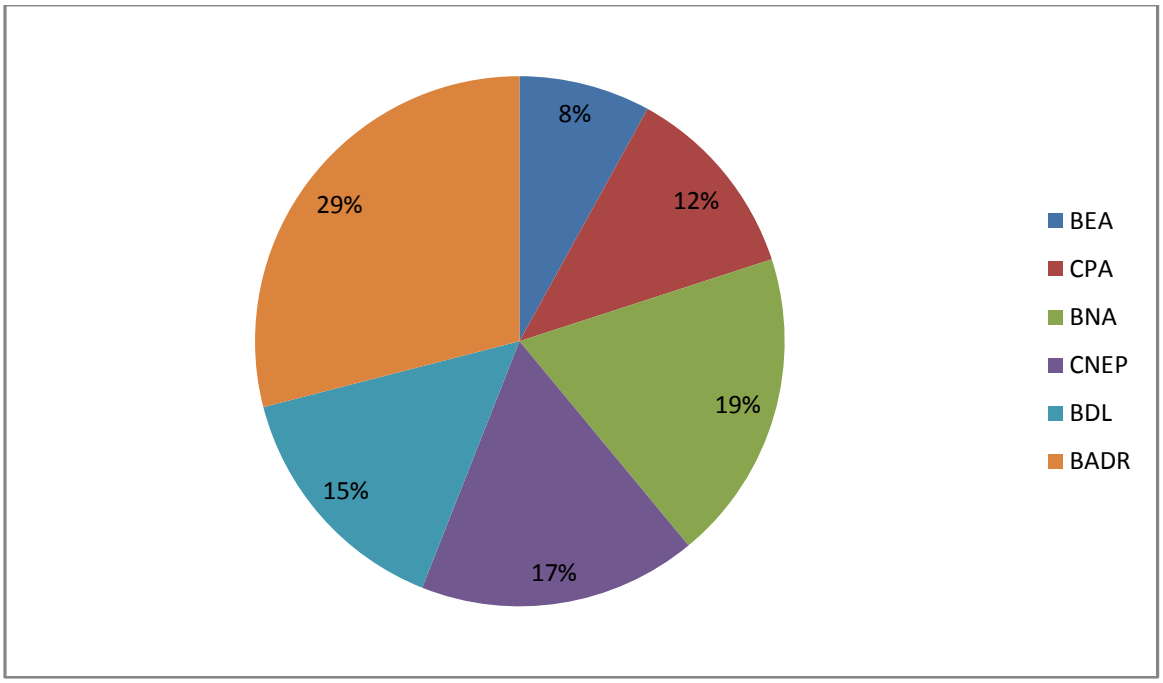

المصدر:طافر زهير،بوترفاس الهاشمي،نفس المرجع.ص12.

الشكل رقم13:يوضح نسب استخدام البطاقات الصادرة سنة2005.

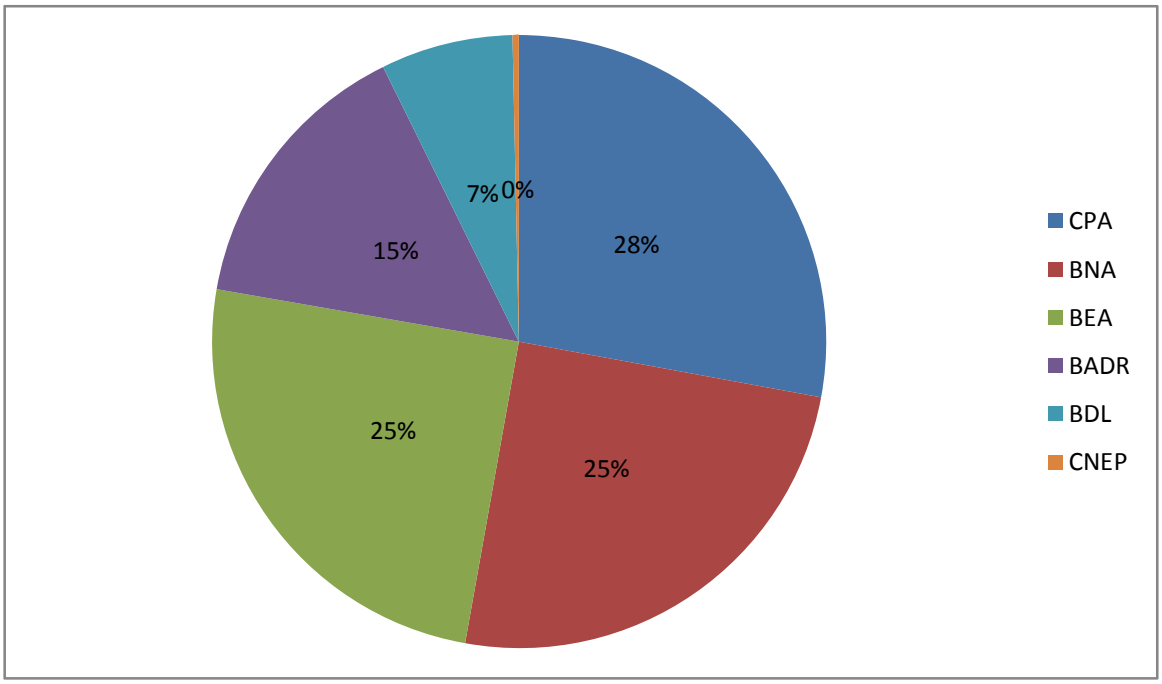

المصدر: نفس المرجع،ص12.

إذا كان عدد الوكالات و الفروع يعكس حجم البنك و مدى حجم تعاملاته،و كذا انتشاره في الوطن،فإننا نلاحظ أن بنكBEA له أقل عد من الوكالات ،أي8% من المجموع أصدرت ما يقارب25% من بطاقات السحب.أما بنك الذي لديه أكبر عدد من الوكالات بنك بدرBADR لم يصدر إلا15% .

و مع مرور السنوات فإنّ عدد البطاقات البنكية تطور بشكل متزايد و ذلك لحاجة استعمالها.و الجدول التالي يوضح تطور عدد البطاقات البنكية من سنة2008إلى سنة2013.

الجدول رقم09:تطور عدد البطاقات البنكية من 2008إلى2013.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد البطاقات	112666	115464	150042	165444	343638	512958

المصدر:أم الخير دراجي،**"أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لفترة 2008 -2013"**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،علوم اقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2015/2014،ص20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطور في إصدار البطاقات البنكية حيث بلغ أصدارالبطاقةسنة2013 حوالي512958بطاقة و قد كان عدد البطاقات في سنة 2008 حوالي112666بطاقة،و هذا راجع إلى وعي المستهلك باستخدام هذه الوسيلة و ذلك بهدف التقليل من استعمال السيولة و تداولها.و المنحنى التالي يوضح معطيات الجدول في شكل منحنى بياني.

الشكل رقم14:يوضح تطور عدد البطاقات البنكية من 2008إلى2013.

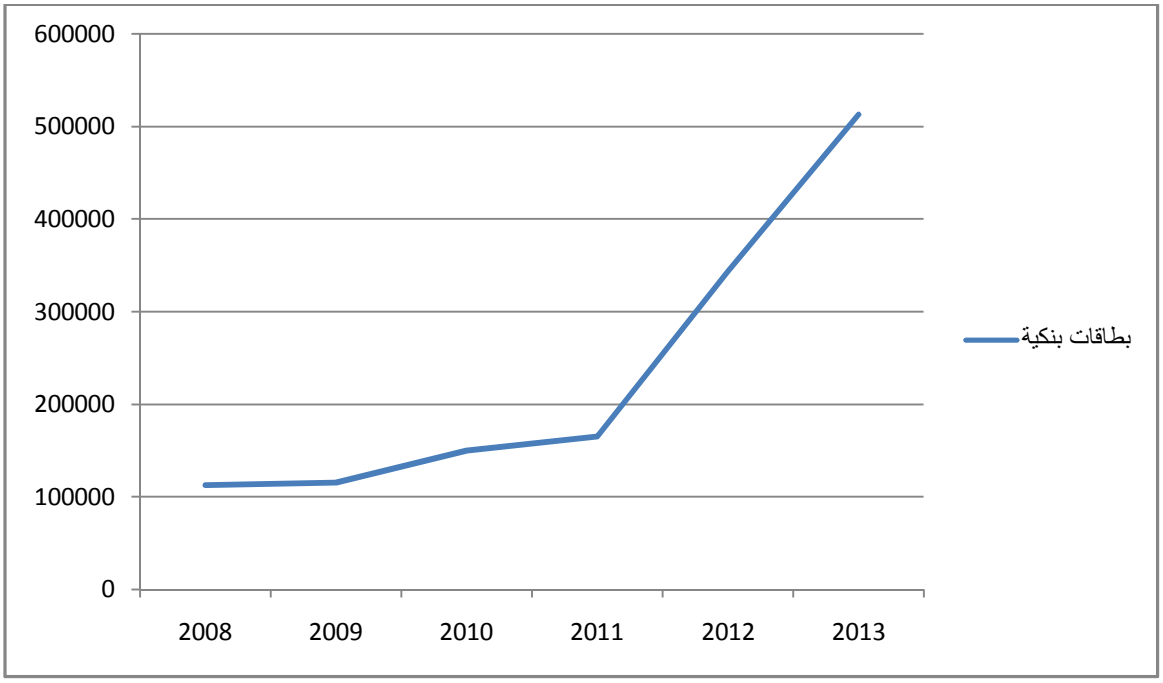

المصدر:من إعداد طالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم09.

المطلب الثاني:الأسقف القسوى للسحب و الدفع بالبطاقة

إن عمليات السحب و الدفع بالبطاقات محددة بعاملين أساسيين هما:وفرة السيولة في حساب حامل البطاقة،بالإضافة إلى السقف الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه عند استعمالها.و يتم تحديد هذا السقف من قبل البنك حسب عدة عوامل منها:نوع البطاقة،دخل الفرد و حامل البطاقة أو تحديد السقف اليومي ثابت لكل البطاقات.و الجدول التالي يوضح أسقف السحب و الدفع.

الجدول رقم10:أسقف السحب و الدفع حسب أنواع البطاقات البنكية

بطاقة السحب فقط		البطاقة الكلاسيكية للسحب و الدفع		البطاقة الذهبية للسحب و الدفع	
السقف<5000دج	%9	السقف<5000دج	%90	السقف<5000دج	%44
5000<السقف<10000دج	%91	5000<السقف<10000دج	%0.5	50000<السقف<10000دج	%37
		10000<السقف<20000دج	%0.5	20000<السقف<10000دج	%09
السقف<10000دج	%00	السقف<20000دج	%00	50000<السقف<20000دج	%09
				السقف<50000دج	%01

المصدر:بورزق ابراهيم فوزي،"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي"،مرجع سبق ذكره،ص150.

أغلبية البطاقات البنكية للسحب و الدفع تدور قيم السقف الأقصى لاستعمالها سواء في عمليات السحب أو الدفع بين5000دج و 10000دج،و ذلك مهما كانت المدة سواء يوميا أو شهريا.و هذا بسبب تخلف البنوك من استعمال المفرط و الغير القانوني للبطاقات،و ذل نظرا لكون خصم المبالغ عمليات السحب و الدفع لا يتم إلا بعد 03أيام من تاريخ القيام بالعمليات.

أما فيما يخص بطاقات السحب فسقف السحب لا يتجاوز10000دجو هذا راجع لكون أغلبية هذه البطاقات هي لزبائن بريد الجزائر.هذه المؤسسة تحدد سقف موحد لكل حاملي البطاقات هو10000دجيوميا حيث لا يمكن سحب قيمة أكبر في اليوم.

المطلب الثالث:التعاملات بالبطاقات البنكية للسحب و الدفع منذ2005

هناك عدة تعاملات تم القيام بها بواسطة البطاقات البنكية لكل البنوك و المؤسسات المالية،سواء في عمليات السحب من خلال الموزعات الآلية النقدية أو في عمليات تسديد قيم المشتريات من السلع و الخدمات عند قابلي الدفع بالبطاقات البنكية.

الجدول رقم11: يوضح التعاملات البنكيةCIB منذ بداية 2005إلى 2007.

الهيئات المالية	2005			2006			2007		
	عدد العمليات			عدد العمليات			عدد العمليات		
	الدفع	السحب	المجموع	الدفع	السحب	المجموع	الدفع	السحب	المجموع
BNA	144	688	832	67	6394	6461	157	6078	6235
BEA	28	3277	3305	57	17104	17161	26	12932	12958
BADA	30	11	41	41	2353	2394	69	5324	6393
CPA	328	3094	3422	618	51421	52039	355	126476	126831
EL BARAKA	49	05	54	27	294	321	01	264	265
ALP	65	648	713	47	22228	22275	25	154584	154609
BDL	372	1291	1663	341	24790	25131	154	44433	44587
SGA	09	20	29	65	15455	15510	98	60587	60685

CNEP	35	18	53	09	1108	1117	10	5195	5205
CNMA	01	00	01	00	00	00	00	00	00
MATEXIS	00	00	00	00	00	00	04	110	114
AGB	00	00	00	00	2707	2707	00	1096	1096
BNP	00	00	00	00	1760	1760	109	67819	67906
المجموع	1061	9052	10113	1272	145604	146876	1008	484898	485906

المصدر:بورزق ابراهيم،مرجع سبق ذكره،ص151.

من خلال الجدول فإن الإحصائيات تشير إلى التطور المستمر للتعاملات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية في عمليات السحب و الدفع حيث أنه في سنة2005 بلغ عدد العمليات 10113 عملية.و في سنة 2006 بلغت146876 ليرتفع هذا العدد إلى485906 عملية في سنة2007و هذا التطور راجع إلى ثقافة الجمهور إلى أهمية استعمال أنظمة الدفع الحديثة.

الجدول رقم12:إصدار البطاقات و التعاملات التي تمت بها و مساهمة المعاملات التجارية الالكترونية في الناتج المحلي الإجمالي من 2007إلى 2013.

السنوات	عدد البطاقات البنكية المتعامل بها	التعاملات البنكية الالكترونية (مليون دولار)	التجارة(%من إجمالي الناتج المحلي)
2007	139056	10113	6342136
2008	334946	146876	6685528
2009	55793	485906	6771102
2010	339374	1914451	6986666
2011	596558	2615168	7132433
2012	979333	3765580	7668452
2013	850008	6446974	7193813

المصدر:صاولي مراد،"البنوك الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية-دراسة حول التجربة الجزائرية في مجال الصرف الالكتروني"جامعة08ماي1945قالمة،الجزائر،ص10.

من خلال الجدول أعلاه فإن إصدار البطاقات البنكية في تزايد و تطور بشكل دائم حيث كان في سنة 2007حوالي139056حتى أصبح في سنة2013حوالي850008بطاقة.كما نلاحظ أيضا تطور في التعاملات البنكية حيث كانت في سنة2007حوالي10113ليصبح التعاملات بها في سنة2013حوالي6446974،و هذا قد أثر على الناتج المحلي بشكل إيجابي.و المنحنى التالي يمثل معطيات الجدول.

الشكل رقم15:وضح معطيات الجدول إصدار البطاقات و التعاملات التي تمت بها من سنة2007إل2013.

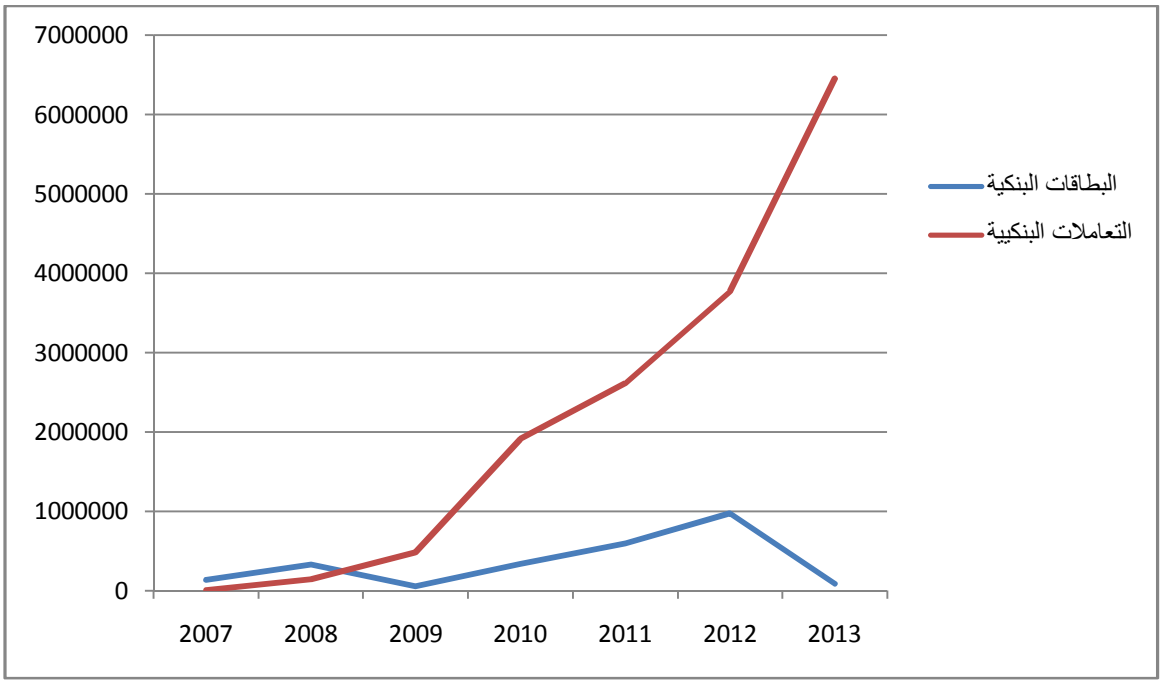

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم12.

خلاصة:

ظهور أنظمة الدفع الحديثة شجع على قيام الخدمات الكترونيا و في جميع المعاملات الخاصة بها،فكان للبطاقات البنكية انتشارا هائلا في العالم باعتبارها وسيلة سحب و دفع حديثة،فهي ووسيلة مقبولة من جميع الدول ،إذ أن استخدامها يكون عبر الانترنت و عبر مسافات بعيدة فهي تتميز بالسرعة و الدقة في جميع التعاملات ،كما أنها وفرت الكثير من الجهود للبنوك و الزبائن و ذلك لاختلاف حاجاتهم و رغباتهم.

و ما يمكن ملاحظته على المستوى الاقتصاد الوطني فإننا نسجل تأخر في تطبيق الحقيقي و الفعلي في استخدام البطاقات البنكية،فالجزائر لا تزال متأخرة كثيرا بالنسبة لدول العالم.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك و تأثيرها على التعاملات الاقتصادية حيث تحقق هذه الأنظمة هدفا واحدا و هو تأدية التعاملات الاقتصادية بشكل أسهل على أساس السرعة التي تتميز بها المعاملات و بالتالي فإن أنظمة الدفع الالكترونية ظهرت كنتيجة للتطور التكنولوجي.

و كما رأينا في بحثنا هذا فإن أنظمة الدفع في تطور مستمر و متواصل،كونها أدوات أساسية تسهل على الإنسان تعاملاته و التبادلات التي يقوم بها في حياته.و بالتالي فإن الإنسان يسعى دوما إلى تطويرها بشكل يجعلها تلبي حاجاته و تتماشى مع التطور الاقتصادي و المعاملات.

و التطور التكنولوجي يسمح بتنمية القنوات البنكية المتعددة التي تعتبر الإجابة الملائمة لطلبات الزبائن من ناحية،و من ناحية أخرى يحقق تطلعات البنوك فيما يخص الإنتاجية و نوعية الخدمات بالإضافة إلى الأمان والخدمات التي تلائمهم.

و إن هذه القنوات البنكية متعددة تعتبر أيضا كإستراتجية توزيع المنتجات و الخدمات البنكية،و التي يتعامل بها من خلال خدمات متعددة.من بينها:الموزعات الآلية للأوراق النقديةDAB و التي تسمح بالقيام بالدفع الالكتروني،من خلال إمكانية القيام بعمليات الدفع المباشر.

و هذا ما يمكن البنوك من التوجه إلى أداء وظائف أخرى تتمثل في توجيه الزبائن و تقديم النصائح لهم،و تمكينهم من استخدام حساباتهم البنكية في أي مكان و زمان.دون التوجه إلى الوكالات البنكية.

و إنّ الحاجة إلى تسريع التعاملات باختلاف أطرافها يخلق لدى المستهلك الرغبة في الحصول على نفس خدمات الدفع التي كان يحصل عليها داخل البلد حتى و إن اختلف مكان تواجده.فكانت البطاقات البنكية VISA و MASTER CARD قد وضعت مجموعة من الخدمات النقدية لتلبية رغبات الزبائن.و قد كان انتشارها في بلدان العالم كبيرا جدا.

و قد سعت الجزائر جاهدة إلى تحديث أنظمة الدفع،فقامت بإصدار البطاقات البنكية.فلقت هذه الوسيلة المكانة الهامة في البنوك الجزائرية التي من الممكن أن تحل محل الوسائل الأخرى،و ذلك بفضل الجهود التي بذلتها الدولة بالنسبة لهذه الوسيلة.و ذلك من خلال إنشاء شركةSATIM شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية ما بين البنوك،بغرض تلبية متطلبات البنوك.

و مع ذلك لا تزال أنظمة الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية متخلفة،إذ لا يزال استعمال النقود في المعاملات عوض البطاقات البنكية و الشيكات.بالرغم من محاولة تطبيق العديد من البرامج العصرنة لأنظمة الدفع في الجزائر،إلا أنّ ذلك لم يؤت بثمار بسبب أنّ العديد من تلك البرامج لم تصمم وفق متطلبات المجتمع الجزائري إضافة إلى ضعف نسبة التغطية المصرفية في الجزائر و التي تبقى الأضعف تقريبا في البلدان العربية.

اختبار الفرضيات:

- تحديث نظام الدفع في الجزائر ليس مرهون فقط بتغيير ثقافة الجمهور الجزائري بل و أيضا بجدية القائمين على مشروع تحديث نظام الدفع.

- يعود سبب عدم إقبال العملاء على تسوية معاملاتهم الكترونيا إلى المخاطر الناجمة عن استخدام البطاقات البنكية.

- استخدام البطاقات البنكية في الجزائر لا يزال متأخرا كثيرا بالنسبة للدول المتقدمة في التعاملات التي تتم بها.

النتائج العامة:

- ظهور أنظمة الدفع الحديثة شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية،و فتح المجال لظهور سوق خاصة بها يتضمن شركات عملاقة حققت أرباحا طائلة بالتخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة.و ذلك لتلاؤمها مع تطورات العصر من حيث السرعة و الفعالية التي يوفرها لها.

- لم تكن الوسائل الدفع الالكترونية الحل المثالي للمشاكل المطروحة من قبل الوسائل التقليدية كما كان متوقع،حيث امتازت هي الأخرى بعيوب(الجرائم الالكترونية)يصعب القضاء عليها لارتكازها على عالم الكتروني.

- وضع شبكة الكترونية تصل مختلف المساهمين في عملية المقاصة الالكترونية(الآلية)بحيثتتم المبادلات بشكل مؤمن و تسهل الرقابة على عمليات البنوك بصفة مستمرة.

- نقص الإطارات المكونة لاستخدام التكنولوجيا ووسائلها الحديثة.

- غياب ثقافة الدفع الالكتروني في المجتمع الجزائري.

- البطاقات البنكية تعتبر إحدى أهم وسائل الدفع الحديثة.

- لا سبيل لتقليص حجم المبادلات النقدية في الاقتصاد الجزائري،و تقليل من حجم الكتلة النقدية المتداولة على شكل نقود قانونية إلا بتطوير أنظمة الدفع خاصة البطاقات البنكية.

- البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر،و يتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد قليل من المستعملين لهذه البطاقات.

و من خلال داستنا لاحظنا أنّ نمو و تطور أنظمة و وسائل الدفع الالكترونية مختلف بنسبة لدول العالم.فمثلا لو أخذنا الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و أوروبا فإننا نلاحظ أن تطور و تداول أدوات الدفع لديها بشكل كبير و في تطور مستمر.أما بالنسبة للدول النامية كالجزائر فإنها في تباطئ نسبي في اعتماد أدوات الدفع الحديثة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.رغم الجهود المبذولة لنهوض بالمصارف الجزائرية،و بالتالي ضعف السيطرة و التسيير لمختلف الاستراتجيات في هذا المجال.

المعوقات:

بعود تخلف الجزائر في تحديث أنظمة الدفع الحديثة إلى مجموعة من المعوقات،ولعل أهم هذه المعوقات هي:

عدم توفر أماكن استعمال البطاقات الدفع بشكل واسع،إذ من المعلوم أن القبول العام هو أهم الشروط لتداول النقود أو ما ينوب عنها.

- غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بشيك إلا قليلا.

- ارتفاع تكلفة و صيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

- عدم إقبال الواسع لاستخدام شبكة الانترنت سواء من طرف البنوك أو من طرف العملاء.

- صغر الحملة الإعلامية المخصصة للتعريف بالمنتجات الجديدة.

التوصيات و الاقتراحات:

- الرفع من عدد الموزعات الآلية في البنوك.

- فسح المجال أكثر للبنوك الأجنبية لرفع حجم المنافسة مما يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة.

- توفير الحلول اللازمة و ذلك بالتعاون بين بنك الجزائر و الحكومة سواء عند وضع البرامج الاقتصادية أو بتفعيل النظم القانونية.

- الحفاظ على سلامة العمليات المصرفية من الجرائم الالكترونية.

- تبسيط الشروط اللازمة لإنشاء وسائل الدفع الحديثة.

- لا بد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.و التوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم خدمات متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء و بكفاءة أعلى و سرعة.

- يجب أن تحض مثل هذه الوسائل بالاهتمام من قبل السلطات العامة بشكل أفضل يلبي رغبات الجميع عن طريق تدعيمها.

- وضع سياسة إعلامية و تسويقية من قبل البنوك من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين.من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار.و بالتالي دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم و تلبية لرغباتهم.

- على البنوك إيجاد سبل لتخفيض المخاطر المصرفية الالكترونية.

- الارتقاء بالعنصر البشري و ذلك بالاستعانة بأصحاب الخبرة و الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،و كذلك لرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات و أصحاب التخصصات في العمل المصرفي.

آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك و تأثيرها على التعاملات الاقتصادية غلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب و آفاق علمية جديدة من بينها:

- الأنظمة القانونية للبطاقات البنكية و كيفية محاربة جرائمها.
- معوقات تطور أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر.

و في الأخير لا نزعم بهذه النتائج أننا أعطينا للموضوع حقه،بل يبقى هذا البحث مجرد بداية لبحوث لاحقة.و أملنا أن يكون لبحوث أكثر عمقا و تأصيلا،و الله وراء القصد و وحده نسأل التوفيق و السداد.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أ- قائمة الكتب:

1- أكرم حداد،مشهور هذلول،"النقود و المصارف"،دار وائل للنشر،ط3،الأردن،2010.

2- مصطفى كمال طه،"وسائل الدفع الالكتروني الحديثة"،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2005.

3– أحمد صقر،"أنظمة الدفع الإلكتروني"،المؤسسة الحديثة للكتاب،ط1،لبنان،2006.

4– الشمري ناظم محمد نوري،"عبد اللات عبد الفتاح زهير"،"الصيرفة الالكترونية"،دار وائل للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2008.

5– الطائي محمد عبد الحسين،"التجارة الإلكترونية"،دار الثقافة للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2010.

6– أمال زهران،"الآثار الاقتصادية للبطاقات البنكية"،جدة،1429.

7- بيسوني عبد الحميد،بيسوني عبد الكريم،"أساسيات مبادئ التجارة الإلكترونية"،دار السحاب للنشر و التوزيع،مصر،1997.

8– جلال عايد الشورة،"وسائل الدفع الالكتروني"،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن،2008.

9 – خالد أمين عبد الله،"إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية"،دار وائل للنشر،ط1، 2006.

10- خضر مصباح الطيطي،"التجارة الالكترونية و الأعمال الالكترونية"،حامد للنشر و التوزيع،الأردن،20008.

11 – خنفوس عبد العزيز،"العولمة و تأثيرها على الجهاز المصرفي"،دار الأيام للنشر و التوزيع،ط1،عمان،2016.

12 – رحيم حسين،"النقد و السياسة النقدية"،دار المناهج للنشر و التوزيع"،ط1،عمان،2006.

13– رحيم حسين،الاقتصاد المصرفي"،مكتبة اقرأ للنشر و التوزيع،الجزائر،2008.

14– زياد رمضان،"اتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"،دار وائل للنشر،ط3،الأردن،2006.

15– سوزي عدلي ناشر،"مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي"،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2007.

16– شريف محمد غنام،"محفظة النقود الالكترونية"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2007.

17– صالح الحداية محمد نور،"خلف سناء جودت،"التجارة الالكترونية"،دار حامد للنشر و التوزيع،ط1،الأردن.

18– عبد الغفار حنفي،"إدارة المصارف"،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،2002.

19 – عبد المطلب عبد الحميد،"اقتصاديات التجارة الالكترونية"،دار الجامعية،ط1،الإسكندرية،2014.

20– فضيل فارس،"التقنيات البنكية"،مطبعة ألموساك رشيد،ط1،الجزائر،2013.

21 – فليح حسن خلف،"النقود و البنوك"،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،ط1،الأردن،2006.

22– محمد الأمين الروحي،"التعاقد الإلكتروني عبر الانترنت"،المطبوعات الجامعية،مصر،2004.

33– محمود محمد أبو فروة،"الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت"،دار الثقافة للنشر و التوزيع،ط ط،1، 2،عمان،2009، 2012.

24– مدحت صالح،"أدوات و تقنيات مصرفية"،دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع،2010،

25– ممدوح الجنبيهي،منير الجنبيهي،"البنوك الإلكترونية"،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2005.

26– منير إبراهيم هندي،"إدارة البنوك التجارية"،ط3،مصر،2002.

27– ناذر عبد العزيز الشافي،"المصارف و النقود الإلكترونية"،المؤسسة الحديثة للكتاب،2008.

28– نضال سليم برهم،"أحكام عقود التجارة الإلكترونية"،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010.

29– وسيم محمد حداد،شقري نوري موسي،"الخدمات المصرفية الالكترونية"،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،ط1،عمان،2012.

30 – يوسف حسن يوسف،"البنوك الالكترونية"،ط1، 2012.

ب- قائمة المذكرات و الرسائل الجامعية:

1 – ابتهاج فضل الله الخضر حمودة،"أثر تطبيق نظام المقاصة الالكترونية و زيادة ربحية الوقت"،بحث مقدم لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة،جامعة شندى،السودان،2015.

2 – أم الخير دراجي،"أثر عصرنة الخدمات المصرفية على الأداء البنكي،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لفترة2008-2013"،مذكرة لنيل شهادة ماستر،علوم الاقتصادية،تخصص مالية و بنوك،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014/ 2015،ص20.

3– بورزق ابراهيم فوزي،"دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائريCPA"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر،شعبة العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008/2007.

4 – حسيبة خشة،"وسائل الدفع الحديثة في القانون الجزائري"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في الحقوق،قانون الأعمال،جامعة بوضياف بالمسيلة.2016/2015.

5– خديجة سلطاني،"إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية و نقود،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013/2012.

6 – دحية رباب،"دراسة تحليلية لأداء أنظمة الدفع-حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر"،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر،قسم العلوم الاقتصادية،فرع مالية ،بنوك و تأمينات،جامعة مسيل،2012/2011.

7– زهير زواش،"دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية"،مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي،2011/2010.

8– سليمة مغني،"وسائل الدفع الالكترونية و انعكاساتها على الوطن العربي و الجزائر خاصة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق،تخصص إدارة أعمال،جامعة خميس مليانة،2013/ 2014.

9– سماح شعبور،مصباح مرابطي،"وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر"،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،شعبة العلوم الاقتصادية،تخصص تمويل مصرفي،جامعة تبسة،2016/2015.

10 – عمار لوصيف ،"استراتجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرين"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل و الاستشراف الاقتصادي،جامعة منوري قسنطينة،2008/ 2009.

11– قاسم قريشي،أحمد شافعي،"وسائل الدفع الالكترونية"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية،تخصص مالية،جامعة أبي بكر بالقايد،الملحقة الجامعية مغنية،2014/2013.

12 – كريمة جلام،"دور التسويق الالكتروني فيتحسين أداء البنوك و تحقيق رضا العميل"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر،قسم العلوم التسيير،تخصص تسويق و إدارة أعمال المؤسسات،جامعة مستغانم،2014/2013.

13- معطي سيد أحمد،"واقع و تأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية،مذكرة تخرج نيل شهادة الماجيستر،تخصص حوكمة الشركات،جامعة أبو بكر بالقايد،تلمسان،2011 ،2012.

14 - نبيل مهدي زوين،النقود الالكترونية"،دراسة قانونية.

15– نور الدين جليد،"إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية"،رسالة ماجيستر،جامعة الجزائر،2006.

ج- قائمة الملتقيات :

1– رحيم حسين،أ هواري معراج،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية،واقع و تحديات.

2– زهير طافر، الهاشمي بوترفاس ،"واقع البطاقات الائتمان في الجزائر،المركز الجامعي ببشار.

3- عبد الرزاق بوعزيز ،بعيلش حرمة،"أهمية تطوير أساليب الدفع الالكتروني في ترقية و دفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية"،مداخلة مقدمة في ملتقى العلمي خميس مليانة،الجزائر،2012.

4– مراد صاولي ،"البنوك الالكترونية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية،دراسة حول التجربة الجزائرية في مجال الصرف الالكتروني"،جامعة 08ماي1945 قالمة،الجزائر.

د- قائمة القوانين و المجلات:

القوانين:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم03- المؤرخ في26أوت2003،الجريدة الرسمية،العدد53، 27أون2003.

المجلات:

1– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية،العدد02،سبتمبر2014.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،عدد2،جوان2015.

3 – رابح حمدي باشا،وهيبة عبد الرحيم،"تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية "،مجلة العلوم الاقتصاد و التسير و التجارة.

4– شاهين علي عبد الله،"نظم الدفع الالكتروني و مخاطرها،ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين"،مجلة جامعة الأزهر بغزة،سلسلة العلوم الإنسانية،المجلد12،العدد1، 2009.

5– محمد شايب،"الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و الاكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات المال و الأعمالJFBE .

6-صالح صانولي،أندريا شايختر،"تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية"،مجلة التمويل و التنمية،المجلد39،العدد3، نيويورك،سبتمبر2002.

7– اللجنة العربية لأنظمة الدفع و التسوية،"مقاصة الشيكات في الدول العربية"،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،2008.

8– اللجنة العربية لنظم الدفع و التسوية،"ورقة عمل حول الإطار القانوني لنظم الدفع و تسوية الأوراق المالية"،أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية،صندوق النقد العربي،2012.

الملاحق

بطاقة الدفع بأشكال مختلفة

بطاقة MASTER CARD

بطاقة VISA :

SOCIÉTÉ GÉNÉRALE ALGÉRIE
PREMIER
VISA
VISA

BNP PARIBAS
El Djazaïr
4268 8100 0000 0000
4567
VALID THRU 12/15
MR AMINE BENAYOUB
VISA

AGB Une carte pour chacun de vos besoins
24h/24
7j/7
CB
VISA
VISA
VISA
ELECTRON

الملخص: ظهرت أنظمة الدفع الحديثة كنتيجة للتطور التكنولوجي،فهي وسيلة مقبولة اجتماعيا تسمح بتسهيل عمليات التبادل و تحويل الأموال بين المتعاملين بشكل آمن.فقد قدمت وسائل الدفع الحديثة العديد من المزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية تحقيقها كالاختصار الوقت و التكلفة.و لكن هذا لا يعني أنها لا تخلو من العيوب،فقد حملت عدة آثار سلبية تميزت بها البطاقات البنكية على الاقتصاد،بالإضافة إلى المخاطر التي تهدد المعاملات التجارية خاصة الجرائم الالكترونية التي لقت صعوبة في محاربتها،و ذلك لأنّ كل المعاملات تكون الكترونيا،كما نتج عن أنظمة الدفع آثار على التعاملات الاقتصادية،منها على النظام البنكي و النظام المالي،بالإضافة إلى النظام الاقتصادي.

من خلال دراستنا حولنا من خلاله جمع إحصائيات حول البطاقة البنكية فهي وسيلة من وسائل الدفع الحديثة الأكثر تعامل في جميع العمليات باعتبارها وسيلة سحب و دفع تتميز بالسرعة و الدقة في جميع المعاملات.فهي بذلك قد وفرت الكثير من الجهود للبنوك و الزبائن و ذلك لاختلاف حاجاتهم و رغباتهم.و مع ذلك فإن الجزائر تسجل تأخر في استخدام البطاقات البنكية،فلا تزال هذه الأخيرة متأخرة كثيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل الصدارة في استخدام البطاقات البنكية لإضافة إلى أوروبا.

Abstract :Modern payment systems have emerged as a result of technigical development ,it is a socially acceptable way allows to facilitate exchanges and transfer money between clients securely,they have providrd modarn means if which many features the classic its production means which could not nf2 for short time and cost,but that doesnt mea nits risky,it has carried sevral negative effects of panking cards on the economy,in addition to the threats that threaten private commercial transactions eleectronic crimes a soubhavi fight,bacause all transactions are electronically,that a hard time fightions are electronically payment systems also resultedin effects on economic transactions,such as banking and financial system,in addition to the economic system .

Through our study we tried to gather statisics about credit card is a means of modern payment most are treated in all processes as a means of pulling are characterizedand accuracy in all transactions,they have provided a lot of efforts for banks and customers,different needs and desires however,algeria recorded latein the use of banking cards,the latter still too late for united statesthe frefrint of using of using bank cards add to europe.

Keywords : payment systems,banking cards,economic transactions